

## الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية: مسار محتمل للأمام

وصلت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية إلى مفترق طرق، التفاهات المتعارف عليها منذ عقود طويلة، والقائمة على ضمان أمريكي للأمن السعودي مقابل تأمين استمرار تصدير النفط، وصلت مرحلة حرجة.

ويتوق الكثيرون في واشنطن إلى تقليص الالتزامات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، والتركيز على جمهورية الصين الشعبية والمحيطين الهندي والهادئ، في الوقت الذي تقف فيه الرياض بمواجهة بيئة أمنية إقليمية متدهورة، مع تراجع الثقة في ضمانات الأمن الأمريكية.

وتسعى الرياض، كما يقال، للحصول على ضمانات أمنية أمريكية، والوصول الموثوق والسريع إلى الأسلحة الأمريكية، بالإضافة إلى تعاون أمريكي حول برنامج نووي مدني، يشمل تخصيصاً سعودياً لليورانيوم<sup>(1)</sup>.

إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن لن تتمكن على الأغلب من الموافقة على المطالب السعودية دون موافقة الكونغرس، الأمر الذي يبدو مستبعداً بسبب المشاعر المعادية للسعودية لدى بعض أعضاء الكونغرس، وهو ما يدفع بالرياض إلى التقرب من بكين<sup>(2)</sup>، إذ من غير الواضح إذا كانت الرياض مدركة أن هذه الإستراتيجية قد تدفع العلاقات الأمريكية السعودية، المتوترة أصلاً، إلى الهاوية، حيث يرى الأمريكيون من الحزبين أن الدول التي تقف إلى جانب الحزب الشيوعي الصيني، هي ليست صديقة (أو شريكة) لأمريكا.

ماذا يأتي بعد ذلك؟ هل يجب أن تسلك البلدان طريقاً منفصلاً، وتتقبلان طلاقاً إستراتيجياً؟ أم أن هناك طريقاً للمضي قدماً يضع العلاقة على أساس أكثر ثباتاً، وربما يدفع للتحرك نحو اتفاقية شراكة إستراتيجية تتفق مع المصالح الأمريكية وتتصدى في الوقت نفسه للمخاوف السعودية الرئيسية؟ كيف يمكن أن تبدو اتفاقية كهذه؟

إن محاولة الإجابة على هذه الأسئلة، أو على الأقل نقاشها، هي الغرض من هذه المذكرة الواردة في ثلاثة أقسام. الجزء الأول يصف السياق الإستراتيجي للعلاقة الثنائية من خلال الأولويات والاهتمامات الرئيسية في كلا العاصمتين، ويلخص المشكلات الأساسية في العلاقة، ويبرز الدور الصيني، أي الفيل (أو التنين) في الغرفة، "بمعنى المشكلة الكبرى التي يتم تجاهلها".

رغم الاختلافات والتعارض بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، يسعى القسم الثاني لتحديد الأهداف المشتركة بين الحكومتين، أو التي يمكنهما على الأقل التوافق عليها، فيما يحلل القسم الأخير سبعة مجالات يمكن أن تؤدي للتوصل لاتفاقية شراكة إستراتيجية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، اتفاقية تخدم المصالح الأمريكية، وتعالج الأهداف السعودية الرئيسية، وتحشد الدعم لدى العاصمتين. هذه المجالات تشمل: التعاون والضمانات الأمنية، منع التسليح النووي الإيراني، مبيعات الأسلحة، النفط والغاز والبتروكيماويات، الطاقة النووية، الإرهاب، وحقوق الإنسان.

### السياق الإستراتيجي

لفهم ما يحدث في واشنطن فيما يتعلق بالرياض، علينا النظر إلى جمهورية الصين الشعبية، إذ تكوّن في الولايات المتحدة إجماع بين الحزبين على أن بكين تمثل التهديد الرئيسي للولايات المتحدة. "الصين هي المنافس الوحيد الذي ينوي إعادة تشكيل النظام الدولي، ويملك القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية للقيام بذلك، بشكل متزايد"، وفقاً لما أعلنته إدارة بايدن في إستراتيجيتها للأمن القومي لعام 2022<sup>(3)</sup>.

1. ون نيسينباوم، دوف لير، وستيفن كالين، "المملكة العربية السعودية تلتزم الحصول على تعهدات أمنية أمريكية ومساعدة نووية مقابل السلام مع إسرائيل"، وول ستريت جورنال، 9 مارس، 2023.

<https://www.wsj.com/articles/saudi-arabia-seeks-u-s-security-pledges-nuclear-help-for-peace-with-israel-cd47baaf>

2. إدوارد وونغ، فيفيان نيريم، وكيت كيلبي، "نظرة داخل السعي السعودي الدولي تجاه الحصول على قوة نووية"، نيويورك تايمز، 1 أبريل، 2023. <https://www.nytimes.com/2023/04/01/us/politics/saudi-arabia-nuclear-biden-administration.html>؛ وستيفن كالين وسمر سعيد، "ولي العهد السعودي يختبر سياسة عدم الإنحياز الخارجية"، وول ستريت جورنال، 14 مارس، 2023.

<https://www.wsj.com/articles/saudi-crown-prince-test-drives-nonaligned-foreign-policy-450ddefb?st=88mjhtal7if0j4>

3. البيت الأبيض، "إستراتيجية الأمن القومي الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية"، أكتوبر 2022.

<https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/10/Biden-Harris-Administrations-National-Security-Strategy-10.2022.pdf>

"التحدي الأكثر شمولاً وخطورة للأمن القومي الأمريكي، يتمثل في المساعي القسرية والعنوانية بشكل متزايد من قبل جمهورية الصين الشعبية نحو إعادة تشكيل منطقة المحيطين الهندي والهادئ والنظام الدولي بما يتناسب مع مصالحها واختياراتها الاستبدادية"، وفقاً لتقييم البنناغون لإستراتيجيته للدفاع الوطني في نفس العام<sup>(4)</sup>.

وحتى لا يعتقد المراقبون الدوليون، بمن فيهم أولئك المتواجدون في الرياض، أن التركيز على الصين هو بدعة حزبية عابرة ستزول بدخول الحزب الجمهوري إلى البيت الأبيض، تجدر الإشارة إلى أن التقييمات المتعلقة بالتهديد الصيني تتماشى بشكل ملحوظ مع إستراتيجية الأمن القومي لإدارة ترامب للعام 2017 وإستراتيجية الدفاع الوطني للعام 2018<sup>(5)</sup>.

وفي الواقع، من الصعب أن يحظى موضوع محدد في السياسة الخارجية الأمريكية والأمن القومي بإجماع كهذا بين الأمريكيين، إذ وفقاً لاستطلاع أجراه مركز بيو للأبحاث في 12 أبريل 2023، تبين أن 83 بالمئة من البالغين الأمريكيين أعربوا عن وجهة نظر سلبية تجاه الصين، بما في ذلك 44 في المئة ممن لديهم وجهة نظر سلبية للغاية. بينما أظهر الجمهوريون والمؤيدون للحزب الجمهوري (89 بالمئة) سلبية أكبر بنسبة ضئيلة تجاه الصين، بالمقارنة مع الديمقراطيين والمستقلين المؤيدين للحزب الديمقراطي (81 بالمئة)<sup>(6)</sup>.

هذا الانحياز من الحزبين<sup>(7)</sup> المتعلق بالتهديد الصيني ظهر بشكل واضح في جلسات الاستماع الأخيرة للجنة الخاصة بالحزب الشيوعي الصيني، بقيادة رئيس مجلس الإدارة مايك غالاجر (جمهوري من ولاية ويسكونسن) والعضو المنتدب رجا كريشنا مورتى (ديمقراطي من ولاية إيلينوي)<sup>(8)</sup>. هذه الرؤية السلبية تجاه الصين عابرة للانقسام السياسي الأمريكي، وتؤثر فعلياً على كل قضية تتعلق بالسياسة الخارجية والأمن القومي في واشنطن، ويشمل ذلك معظم العلاقات الثنائية للولايات المتحدة، بما في ذلك العلاقة مع المملكة العربية السعودية.

تمثل الصين التأثير الأكبر لدى صانعي القرار في واشنطن، وتدفعهم إلى تقليص استثمار الموارد العسكرية الأمريكية المحدودة في الشرق الأوسط للسماح لوزارة الدفاع بإتمام جهود التحديث، المتأخرة حتى الآن، والحيوية، لردع أي عدوان صيني بشكل أفضل في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وهذا تفكير إستراتيجي سليم، إذ إن جوهر الإستراتيجية الأمريكية هو تنسيق الغايات والوسائل، وإدراك أن الموارد ليست مطلقة. فعلى اعتبار أن الصين هي التهديد الرئيسي، وأن هذا التهديد أكثر حدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ<sup>(9)</sup>، فلا بد من النظر إلى المخاطر في مكان آخر (والتخفيف من حدتها على أفضل وجه ممكن).

بناء عليه، قامت الولايات المتحدة بتقليل قدرتها العسكرية في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، حيث انخفض عدد القوات الأمريكية في منطقة عمليات القيادة المركزية (CENTCOM) بنسبة 85 في المئة عن ذروته في عام 2008<sup>(10)</sup>. ويرجع ذلك غالباً إلى حقيقة بقاء حوالي 2500 جندي أمريكي فقط في العراق، بانخفاض من الذروة التي تجاوزت 170.000 جندي أمريكي هناك في عام 2007<sup>(11)</sup>. كما يرجع ذلك أيضاً إلى حقيقة انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان عام 2021، بعد أن تواجد هناك تقريبا 100000 جندي أمريكي في عام 2011<sup>(12)</sup>.

ويتوافق هذا الانخفاض في القوات الأمريكية مع روح العصر السائدة في الولايات المتحدة، فالتجارب السلبية في العراق وأفغانستان ما زالت حاضرة في ذهن العديد من الأمريكيين، كما أن القادة العسكريين الأمريكيين غالباً ما يستشهدون بها على أنها السبب في قيام الجيش الأمريكي بمحاولة مجازاة التهديد الصيني<sup>(13)</sup>. كما يتلهم جزء كبير من البنناغون للانتقال إلى "محور آسيا"، الذي طال انتظاره. في غضون ذلك، ينخرط مؤيدو الانسحابات العسكرية الأمريكية من الشرق الأوسط من أقصى اليسار الأمريكي، ومعه اليمين الليبرتاري كما بعض الأمريكيين المتشددون والوسطيين، مما يؤد إلى تشكيل تحالف قوي يدفع باتجاه تقليص النفقات.

4. وزارة الدفاع الأمريكية، "إستراتيجية الدفاع الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية"، 2022.

<https://media.defense.gov/2022/Oct/27/2003103845/-1-1/2022-NATIONAL-DEFENSE-STRATEGY-NPR-MDR.PDF>

5. البيت الأبيض، "إستراتيجية الأمن القومي الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية"، ديسمبر 2017.

<https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf>؛ وزارة الدفاع الأمريكية، "إستراتيجية الدفاع الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية"، 2018.

<https://dod.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2018-National-Defense-Strategy-Summary.pdf>

6. لورا سيلفر، كريستين هوانج، لورا كلانسي، ومويرا فاغان، "الأمريكيون ينتقدون الدور الصيني العالمي- وكذلك علاقتها مع روسيا"، مركز بيو للأبحاث، 12 أبريل، 2023.

<https://www.pewresearch.org/global/2023/04/12/americans-are-critical-of-chinas-global-role-as-well-as-its-relationship-with-russia>

7. من المسلم به أن هناك بعض الفروق الدقيقة بين الأطراف عندما يتعلق الأمر بمجالات التركيز وكيفية الرد.

8. "اللجنة المختارة حول الحزب الشيوعي الصيني"، اللجنة المختارة حول الحزب الشيوعي الصيني، 26 أبريل، 2023.

<https://selectcommitteeontheccp.house.gov>

9. البيت الأبيض، "الإستراتيجية الأمريكية حول منطقة المحيطين الهندي والهادئ"، فبراير 2022.

<https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/02/U.S.-Indo-Pacific-Strategy.pdf>؛ برادلي بومان، "أقوال وأفعال حول مضيق تايوان"،

<https://www.fdd.org/podcasts/2022/09/09/words-and-actions-in-the-taiwan-strait>، 9 سبتمبر، 2022.

10. الجنرال مايكل كوريل، "إفادة مسجلة للجنرال مايكل "إريك" كوريل، قائد القيادة المركزية الأمريكية أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ حول وضع القيادة المركزية الأمريكية"، شهادة أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، 13 مارس، 2023.

[https://www.armed-services.senate.gov/imo/media/doc/Kurilla\\_SASC\\_Posture\\_Final\\_141200March2023.pdf](https://www.armed-services.senate.gov/imo/media/doc/Kurilla_SASC_Posture_Final_141200March2023.pdf)

11. إيمي بيلاسكو، "مستويات القوات في حربي أفغانستان والعراق، السنة المالية - 2001 السنة المالية 2012: التكلفة والقضايا المحتملة الأخرى"، خدمة أبحاث الكونغرس، 2 يوليو، 2009.

<https://sgp.fas.org/crs/natsec/R40682.pdf>

12. متعهد وزارة الدفاع ومستويات القوات في أفغانستان والعراق: 2007-2020، "، خدمة أبحاث الكونغرس، 22 فبراير، 2021. هايدي م. بيترز، "

<https://sgp.fas.org/crs/natsec/R44116.pdf>

13. ردع العدوان في المحيط الهادئ: محادثة مع الجنرال كينيث س. ويلسباخ"، فورين بولسي، 14 أبريل، 2023. برادلي بومان، "

<https://www.fdd.org/podcasts/2023/04/14/detering-aggression-in-the-pacific-a-conversation-with-general-kenneth-s-wilsbach>

ورغم أن هذه الآراء مبررة على مستوى معين، لكنها تعاني من بعض الإشكاليات أولاً، تحتفظ الولايات المتحدة بمصالح مهمة مرتبطة بالأمن القومي في الشرق الأوسط الكبير، بما في ذلك الحاجة للعمل مع شركاء في المنطقة لمواصلة الضغط على الجماعات الإرهابية لمنعها من استعادة قوتها ومهاجمة الأمريكيين ووطننا<sup>(14)</sup>. كما أن للولايات المتحدة مصلحة حيوية في مكافحة الانتشار النووي في المنطقة، وبشكل خاص في منع جمهورية إيران الإسلامية من حيازة سلاح نووي، وتجنب سلسلة الانتشار المحتملة التي يمكن أن تسببها قنبلة نووية إيرانية<sup>(15)</sup>. ومن المصالح الأخرى ذات الأهمية ضمان أن إسرائيل لديها الإمكانيات اللازمة للدفاع عن نفسها، وضمن حرية الملاحة وصادرات الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها، والتي تعتبر أساسية لأمن وازدهار الولايات المتحدة وحلفائها.

وهنا يكمن التحدي الأساسي، فبينما ينبغي على الولايات المتحدة تعزيز موقفها وقدراتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، قد تحرم التخفيضات العسكرية الكبيرة في الشرق الأوسط القيادة المركزية الأمريكية من الموارد اللازمة لتأمين هذه المصالح، الأمر الذي يزيد من فرص تحول المشكلات الأصغر إلى أزمات أكبر، ما قد يجبر واشنطن على إعادة إرسال أعداد أكبر من القوات الأمريكية إلى الشرق الأوسط مستقبلاً<sup>(16)</sup>. هذا بالضبط ما حدث بعد الانسحاب من العراق عام 2011، وهو الانسحاب الذي تجاهل الأوضاع على الأرض ونصائح القادة العسكريين<sup>(17)</sup>.

هذا ليس سبباً يدفع لإعادة إرسال عشرات الآلاف من الجنود الأمريكيين إلى الشرق الأوسط، ولكنه سبب للحفاظ على ما يطلق عليه الجيش "وضع اقتصاد القوة" في المنطقة، وتقوية الشركاء، وبناء بنية أمنية مشتركة (بحيث تكون المملكة العربية السعودية مركزاً لها)، والتدقيق في أي اقتراحات تتضمن عمليات سحب أخرى. بعد كل ذلك، وفقاً لما كتب وزير الدفاع السابق، ليون بانيتا، "يجب علينا أيضاً تطبيق نفس التدقيق على عمليات الانسحاب" مثلما فعل مع عمليات نشر القوات<sup>(18)</sup>.

بصرف النظر عن موقف القوة الأمريكية، فإن الولايات المتحدة حريصة على تجنب أي نزاعات كبرى جديدة في الشرق الأوسط، حيث إن قيام حرب كبرى جديدة في الشرق الأوسط سيوجه ضربة كبيرة للجهود الأمريكية نحو ردع الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وتكمن المفارقة في أنه عندما يعلم الخصوم أن الولايات المتحدة ستفعل أي شيء تقريباً لتجنب الصراع العسكري، سيؤدي هذا إلى المزيد من العدوان كما سيؤدي من فرص نشوب صراعات تسعى واشنطن لتجنبها.

كما أن في بعض الحجج المؤيدة للمزيد من خفض التواجد العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط إشكالية أخرى تتمثل في الفشل في إدراك أن المنافسة الأمريكية مع الصين تدور في كل أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط<sup>(19)</sup>. وتكمن المفارقة الكبرى في أنه في حين تسحب الولايات المتحدة قواتها من الشرق الأوسط بسبب المنافسة مع الصين، تتحرك بكين بشكل متزايد نحو الشرق الأوسط<sup>(20)</sup>. وفي حال مغادرة المزيد من القوات الأمريكية للمنطقة، فإن الصينيين، بالإضافة للإيرانيين، سيبتسمون ويلوحون بالوداع بحماسة شديدة، فرغم أن تدفق الأفراد من بكين إلى الشرق الأوسط يتكون حالياً من الدبلوماسيين ورجال الأعمال، فإن مبيعات الأسلحة الصينية والتعاون الأمني في المنطقة في ازدياد.

يعتقد العديد من شركاء أمريكا في الشرق الأوسط، بمن فيهم السعوديون، أن الولايات المتحدة هي قوة قوية تتصرف على أنها ضعيفة، وأن واشنطن مهتمة أكثر بإيجاد أقرب مخرج<sup>(21)</sup>. وفي نفس الوقت، بالرغم من تراجع الثقة بالضمانات الأمنية الأمريكية، تتقدم إيران باتجاه حيازة سلاح نووي، مؤكدة على إستراتيجيتها للإرهاب التي استمرت لعقود، ومعززة من ترسانتها من الطائرات بدون طيار والصواريخ<sup>(22)</sup>. وتزيد هذه التهديدات المتزايدة، وقلة الثقة بالولايات المتحدة، من شعور السعودية بعدم الأمان<sup>(23)</sup>.

بالرغم من أن القوة العسكرية الأمريكية (القوات المنتشرة وقوات التعزيزات السريعة) تبقى لا مثيل لها في الشرق الأوسط، فإن التجارب السابقة قد تثير الشكوك لدى الرياض حول إمكانية قيام الولايات المتحدة بتوظيف فعلي لقوتها العسكرية عندما تستدعي الحاجة.

14. تسبب الانسحاب المبكر من العراق عام 2011 بسلسلة من الأحداث التي أدت إلى ظهور داعش وأجبرت القوات الأمريكية على العودة عام 2014 بتكلفة أكبر.

15. لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، "تفاعل تسلسلي: تجنب سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط"، فبراير 2008. [https://irp.fas.org/congress/2008\\_rpt/chain.pdf](https://irp.fas.org/congress/2008_rpt/chain.pdf)

16. برادلي بومان، "للنجاح في المنافسة مع الصين، لا تهجروا الشرق الأوسط"، مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، 10 سبتمبر، 2020. <https://www.fdd.org/analysis/2020/09/10/competition-china-dont-abandon-middle-east>

17. برادلي بومان وليون بانيتا، "استراتيجية الدفاع للأمام: تأمين الولايات المتحدة عبر إشغال القوى العسكرية الخارجية"، مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، 15 ديسمبر، 2020. <https://www.fdd.org/analysis/2020/12/15/defending-forward>

18. المرجع السابق.

19. برادلي بومان، زين زوفام، ريان بروبيست، وبهنام بن طالبو، "مع التشتت الأمريكي، طهران وبكين تشدد قبضتهما في الشرق الأوسط"، بريكنغ ديفينس، 3 يونيو، 2022. <https://breakingdefense.com/2022/06/with-us-distracted-tehran-and-beijing-tighten-embrace-in-the-middle-east>

20. برادلي بومان وزين زوفام، "لا يمكن لبائدين تجاهل العلاقات المتنامية بين إيران والصين بعد الآن"، فورين بولسي، 13 يناير، 2022. <https://foreignpolicy.com/2022/01/13/iran-china-biden-gulf-security-military>

21. جوناثان بانيكوف، "الأولويات المتغيرة: الولايات المتحدة والشرق الأوسط في عالم متعدد الأقطاب"، أتلانتيك كاونسيل، 12 يوليو، 2022. <https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/shifting-priorities-the-us-and-the-middle-east-in-a-multipolar-world>

22. بهنام بن طالبو، "الترسنة: تقييم برنامج الصواريخ الباليستية لجمهورية إيران الإسلامية"، مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، 15 فبراير، 2023. <https://www.fdd.org/analysis/2023/02/15/arsenal-assessing-the-islamic-republic-of-irans-ballistic-missile-program>

23. ستيفن أ. كوك ومارتين س. إينديك، "حالة الاتفاق الاستراتيجي الجديد بين الولايات المتحدة والسعودية"، مجلس العلاقات الخارجية، يونيو 2022. <https://www.cfr.org/report/case-new-us-saudi-strategic-compact>

في يونيو 2019، عندما أسقطت إيران طائرة استطلاع أمريكية من طراز Global Hawk بقيمة تزيد عن 100 مليون دولار، قامت إدارة ترامب بإيقاف الرد العسكري<sup>(24)</sup>، كما امتنعت عن الرد العسكري، بعد بضعة أشهر أي في سبتمبر، عندما قصفت طهران البنية التحتية النفطية السعودية في بقيق وخریص بمزيج من الطائرات بدون طيار وصواريخ كروز.

للإنصاف، قامت واشنطن بنشر معدات وأفراد في المملكة العربية السعودية، بعد هجمات بقيق، بهدف تعزيز القدرات وردع الهجمات المستقبلية<sup>(25)</sup>، لكنها لم ترد بشكل فعلي<sup>(26)</sup>، الأمر الذي وصفه العالم السياسي البارز في الإمارات العربية المتحدة، عبد الخالق عبد الله "فشلاً ذريعاً وخيبة أمل مطلقة"<sup>(27)</sup>، حيث تسبب التقاعس الأمريكي بطرح أسئلة أساسية لدى الرياض حول مصداقية الضمانات الأمنية الأمريكية<sup>(28)</sup>.

الولايات المتحدة تواجه الآن خطر أن يُنظر إليها على أنها كلاعب كمال الأجسام الذي يبدو قويا في صالة الألعاب الرياضية، ولكنه متردد في توجيه أي لكمات في الشارع، الأمر الذي سيعلم البلطجية في الحي ألا يهابوه، رغم مظهره المخيف. وتؤكد الأحداث الأخيرة هذه الرواية، حيث أخبر وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستين الكونغرس، في مارس، أن الجماعات المدعومة من إيران هاجمت مواقع أمريكية في سوريا والعراق 83 مرة منذ يناير 2021، ولكن الولايات المتحدة قامت بالرد أربع مرات فقط<sup>(29)</sup>، في سياسة تبدو مصممة خصيصاً للدعوة لمزيد من الهجمات، ولإعطاء شركاء واشنطن من العرب شعوراً متزايداً بعدم الأمان. ومما زاد الطين بلة معاناة الرياض من التأخير والصعوبات في حيازة أسلحة أمريكية للدفاع عن نفسها.

من الواضح أن الرياض تسعى إلى ثلاثة أشياء في مواجهة الشعور المتزايد بعدم الأمان. يتمثل الأول بـ"ضمانات قوية بأن الولايات المتحدة ستدافع عن المملكة عند الحاجة"، وفقاً لتقرير صحيفة وول ستريت جورنال في 9 مارس 2023<sup>(30)</sup> بينما يكمن الثاني في إمكانية الوصول بشكل أكثر موثوقية وسرعة إلى الأسلحة الأمريكية<sup>(31)</sup>. ثالثاً، تسعى الرياض للحصول على دعم أمريكي للحصول على برنامج نووي مدني، يشمل تخصيب السعودية لليورانيوم<sup>(32)</sup>.

والمشكلة التي تواجه السعوديين تكمن في أن الإدارة الأمريكية عليها إقناع الكونغرس، حتى تتمكن من قبول هذه الأهداف الثلاثة، الأمر الذي يعتبر مستحيلاً في الوقت الحالي، بالنظر إلى الآراء السائدة في الكابيتول هيل، حول الإجراءات السعودية الجسيمة في ساحة المعركة في اليمن، بالإضافة إلى مقتل المعارض السعودي جمال خاشقجي في تركيا في عام 2018.

24. ناصر كريمي وجون جامبريل، "إيران تسقط طائرة استطلاع أمريكية بدون طيار، مما يزيد التوترات"، أسوشيتد برس، 20 يونيو، 2019. <https://apnews.com/article/strait-of-hormuz-donald-trump-ap-top-news-tehran-international-news-e4316eb989d5499c9828350de8524963>

25. هيزر ل. غرينلي، كريستوفر م. بلانشرد، ومايكل راتنر، "الهجمات على منشآت النفط السعودية: الآثار والردود"، مركز أبحاث الكونغرس، 1 أكتوبر، 2019. <https://csreports.congress.gov/product/pdf/IN/IN11173>

26. في 3 يناير، 2020 - بعد ما يقارب الأربعة أشهر- الولايات المتحدة نفذت غارة قتلت قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإسلامي قاسم سليماني. وقد يكون هذا الهجوم قد أدى متأخراً، إلى استعادة بعض من الردع الأمريكي ضد إيران، لكن إيران ردت بعد أيام قليلة بإطلاق وإبل من الصواريخ على القواعد التي تحوي جنوداً أمريكيين في العراق. أكثر من 100 أمريكي عانى من إصابات في الدماغ والولايات المتحدة امتنعت عن الرد العسكري. باربرا ستار، "تم تشخيص أكثر من 100 جندي أمريكي بإصابات خطيرة في الدماغ إثر القصف الإيراني"، سي إن إن، 10 فبراير، 2020. <https://www.cnn.com/2020/02/10/politics/traumatic-brain-injuries-iran-strike/index.html>

27. ديفيد ديكريكاتريك وبين هابارد، "الهجوم على المنشآت النفطية السعودية يضع الضمانات الأمريكية لحماية الخليج تحت الاختبار" نيويورك تايمز، 19 سبتمبر، 2019. <https://www.nytimes.com/2019/09/19/world/middleeast/saudi-iran-attack-oil.html>

28. سيث ج. فرانترمان، "هل أنظمة الدفاع الجوية جاهزة لمواجهة أسراب الطائرات بدون طيار؟" ديفينس نيوز، 26 سبتمبر، 2019. <https://www.defensenews.com/global/mideast-africa/2019/09/26/are-air-defense-systems-ready-to-confront-drone-swarms>

"أرامكو السعودية تكشف عن الضرر الناتج عن الهجوم على مصانع إنتاج النفط"، سي إن بي سي، 21 سبتمبر، 2019. <https://www.cnbc.com/2019/09/20/oil-drone-attack-damage-revealed-at-saudi-aramco-facility.html>؛ ستيفن كالين وسمر سعيد، "ولي العهد السعودي يختبر سياسة عدم الإنحياز الخارجية" وول ستريت جورنال، 14 مارس، 2026.

29. جيف شوغول، "إيرانهاجمت الجنود الأمريكيين 38 مرة منذ أن أصبح بايدن رئيساً"، تاسك أند بيربوس، 28 مارس، 2023. <https://www.wsj.com/articles/saudi-crown-prince-test-drives-nonaligned-foreign-policy-450ddefb?st=88mjhtal7if0j4>

30. ديون نيسنبام، دوف ليبير، وستيفن كالين، "السعودية تسعى للحصول على تعهدات أمنية أمريكية، ومساعدة نووية من أجل السلام مع إسرائيل" وول ستريت جورنال، 9 مارس، 2023. <https://www.wsj.com/articles/saudi-arabia-seeks-u-s-security-pledges-nuclear-help-for-peace-with-israel-cd47baaf>

31. أبيغيل ن. ج، "الأمير السعودي يقول ينبغي على أمريكا ألا تسحب صواريخ باتريوت من السعودية"، سي إن بي سي، 13 سبتمبر، 2021. <https://www.cnbc.com/2021/09/09/saudi-prince-us-should-not-pull-patriot-missiles-from-saudi-arabia.html>

32. ديون نيسنبام، دوف ليبير، وستيفن كالين، "السعودية تسعى للحصول على تعهدات أمنية أمريكية، ومساعدة نووية من أجل السلام مع إسرائيل"، وول ستريت جورنال، 9 مارس، 2023. <https://www.wsj.com/articles/saudi-arabia-seeks-u-s-security-pledges-nuclear-help-for-peace-with-israel-cd47baaf>

محبطة، تلجأ الرياض بشكل متزايد إلى الصين في مجالات متنوعة، حيث اشترت في السنوات الأخيرة أسلحة من الصين، بعد أن رفضت الولايات المتحدة بيعها أنظمة معينة. على سبيل المثال، قامت السعودية بطلب المئات من الطائرات بدون طيار الصينية من طراز Wing Loong II، في عام 2017<sup>(33)</sup>. كما وقعت المملكة العربية السعودية شركات<sup>(34)</sup> مع شركات صينية مملوكة للدولة لتصميم وتصنيع طائرات بدون طيار أخرى على الأراضي السعودية، وكشفت صور الأقمار الصناعية التي حصلت عليها<sup>(35)</sup> CNN في عام 2021، أن السعودية كانت تصنع صواريخ باليستية محليًا بمساعدة صينية.

على الجبهة النووية، أفادت تقارير بتوقيع الرياض وبكين اتفاقيات عدة متعلقة بتعاون نووي مدني<sup>(36)</sup>. كما أفادت بمساعدة الصين للسعودية في تحديد رواسب خام اليورانيوم القابلة للتعبين ورسم خرائط لها<sup>(37)</sup>. بينما تشير تقارير غير مؤكدة أيضًا إلى أن الصين ساعدت السعوديين في بناء منشأة طحن لاستخراج الكعكة الصفراء من خام اليورانيوم<sup>(38)</sup>.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، توسطت الصين في اتفاق بين السعودية وإيران في مارس 2023 لاستعادة العلاقات<sup>(39)</sup>، في وقت لاحق من الشهر الماضي، كما وافق مجلس الوزراء السعودي على قرار الانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون التي تهيمن عليها الصين<sup>(40)</sup>، في خطوة واضحة للابتعاد عن واشنطن باتجاه بكين.

ورغم أن هذه الخطوات مقلقة من المنظور الأمريكي، إلا أنه من غير المرجح أن تكون الرياض قد اتخذت قرارًا نهائيًا بالانفصال عن الولايات المتحدة والأصطاف مع بكين. بل على العكس من ذلك، قد تنتهج الرياض إستراتيجية لتعزيز العلاقات الجوهرية مع واشنطن وبكين على حد سواء، وتستخدم العلاقات المتنامية مع بكين للحصول على أقصى قدر من التنازلات من الولايات المتحدة والحفاظ على الشراكة الإستراتيجية معها.

ولخص مراسلا وول ستريت جورنال "Wall Street Journal" ستيفن كالين وسمر سعيد، في 14 مارس 2023، التعليقات الخاصة التي أدلى بها المسؤولون السعوديون، قائلين إن "ولي العهد قال إنه يتوقع أن السعودية ستتمكن من الضغط على واشنطن للإذعان لمطالبها بالوصول إلى الأسلحة الأمريكية والتكنولوجيا النووية من خلال ملاءمة القوى الكبرى ضد بعضها البعض"<sup>(41)</sup>. وهذا يتفق مع التعليقات الأخيرة التي أدلى بها لغرايم وود، وهو كاتب في ذا أتلانتيك "The Atlantic"، حيث سأله ولي العهد بشكل خطابي "أين هي الإمكانيات في العالم اليوم؟"، ورد قائلًا: "إنها في السعودية. وإذا كنت تريد تقويتها، أعتقد أن الناس الآخرين في الشرق سيكفون سعداء للغاية"<sup>(42)</sup>.

بصرف النظر، يمكن أن تأتي تحركات الرياض تجاه بكين بنتائج عكسية في واشنطن، وبشكل سيئ، حيث يرى الأمريكيون من الحزبين، وبشكل متزايد، أن الدول التي تتجاوز حدودًا معينة مع الحزب الشيوعي الصيني لا يمكن أن تكون شريكة لأمريكا. كما أنه من غير الواضح مدى إدراك الرياض لافتقار الصين إلى الإرادة السياسية والقدرة العسكرية لتحل محل الولايات المتحدة عندما يتعلق الأمر بمواجهة التهديد الإيراني، وهذا يقتضي أن ترغب الرياض في التوقف قبل اتخاذ أي خطوات رئيسية إضافية تجاه الصين والمخاطرة باغضاب أقوى شريك للمملكة العربية السعودية.

33. تشين تشوانرين وكريس بوكوك، "السعودية تشتري وتبني طائرات بدون طيار مسلحة من الصين"، أفيشن إنترناشونال نيوز، 12 أبريل، 2017. <https://www.ainonline.com/aviation-news/defense/2017-04-12/saudi-arabia-buying-and-building-chinese-armed-drones>
34. دومينيك داللي، "كيف تغذي الصين سباق التسلح بالطائرات بدون طيار في الشرق الأوسط"، فوريس، 17 ديسمبر، 2018. <https://www.forbes.com/sites/dominicdudley/2018/12/17/china-fueling-drones-arms-race-middle-east/?sh=3c70c6394bb4>
35. زاكري كوهين، "تظهر المعلومات الأمريكية وصور الأقمار الصناعية أن السعودية تقوم ببناء صواريخ باليستية خاصة بها بمساعدة الصين"، سي إن إن، 23 ديسمبر، 2021. <https://www.cnn.com/2021/12/23/politics/saudi-ballistic-missiles-china/index.html>
36. موردخاي تشازيزا، "البرنامج النووي السعودي والصين"، معهد الشرق الأوسط، 18 أغسطس، 2020. <https://www.mei.edu/publications/saudi-arabias-nuclear-program-and-china>
37. إدوارد وونغ، فيفيان نيريم، وكيت كيللي، "نظرة داخل السعي السعودي الدولي تجاه الحصول على قوة نووية"، نيويورك تايمز، 1 أبريل، 2023. <https://www.nytimes.com/2023/04/01/us/politics/saudi-arabia-nuclear-biden-administration.html>
38. إدوارد وونغ، فيفيان نيريم، وكيت كيللي، "نظرة داخل السعي السعودي الدولي تجاه الحصول على قوة نووية"، نيويورك تايمز، 1 أبريل، 2023. <https://www.nytimes.com/2023/04/01/us/politics/saudi-arabia-nuclear-biden-administration.html>
39. وفيليبيا شوارتز، "السعودية توسع برنامجها النووي بمساعدة الصين"، وول ستريت جورنال، 4 أغسطس، 2020. <https://www.wsj.com/articles/saudi-arabia-with-chinas-help-expands-its-nuclear-program-11596575671>
40. بيتر بيكر، "صفقة بوساطة صينية تقلب الشرق الأوسط وتتحدى الولايات المتحدة"، نيويورك تايمز، 11 مارس، 2023. <https://www.nytimes.com/2023/03/11/us/politics/saudi-arabia-iran-china-biden.html>
41. روكساندا يورداش، "المملكة العربية السعودية تتخذ خطوة إضافية نحو الانضمام للكتلة الأمنية بقيادة الصين، مع تعزيز العلاقات مع الصين"، سي إن بي سي، 29 مارس، 2023. <https://www.cnbc.com/2023/03/29/saudi-arabia-takes-step-to-join-china-led-security-bloc-as-ties-with-beijing-strengthen.html>
42. ستيفن كالين وسمر سعيد، "ولي العهد السعودي يختبر سياسة عدم الإنحياز الخارجية"، وول ستريت جورنال، 14 مارس، 2023. <https://www.wsj.com/articles/saudi-crown-prince-test-drives-nonaligned-foreign-policy-450ddefb?st=88mjhphtal7if0j4>
42. غرايم وود، "القوة المطلقة"، ذا أتلانتيك، 3 مارس، 2022. <https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2022/04/mohammed-bin-salman-saudi-arabia-palace-interview/622822>

ورغم العلاقات المتوترة والتغييرات في السياسة العالمية وأسواق الطاقة في السنوات الأخيرة، لا تزال السعودية والولايات المتحدة تحتاجان إلى بعضهما البعض، إذ كتب ستيفن كوك ومارتن إنديك في تقرير لمجلس العلاقات الخارجية نُشر في يونيو 2022: "تحتاج الولايات المتحدة إلى شريك سعودي مسؤول، والمملكة العربية السعودية بحاجة إلى شريك أمريكي موثوق"<sup>(43)</sup>. السؤال هو من أين نبدأ؟ وكيف يمكن أن تبدو مثل هذه الاتفاقية؟

## الأهداف المشتركة: مكان البدء

قد يكون من المفيد تحديد بعض الأهداف المشتركة التي يمكن لواشنطن والرياض بناء إجماع ثنائي حولها، وذلك لوضع العلاقات على أسس أكثر ثباتًا، والتحرك نحو نوع من اتفاقية الشراكة الإستراتيجية.

وتضمن "بيان جدة: بيان مشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية"، الذي صدر عن الدولتين خلال زيارة الرئيس بايدن إلى المملكة العربية السعودية، في 15 يوليو 2022، الكثير من الاقتراحات الواردة أدناه.

### الحكومتان الأمريكية والسعودية:

- **تقديران الشراكة طويلة الأمد والإستراتيجية في مجالي الأمن والطاقة.** لقد استفادت كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة من شراكة طويلة الأمد، تفي بمصالح حيوية للطرفين، حيث استفادت السعودية بشكل ملموس من المساعدة الأمنية الأمريكية والقوة العسكرية، كما تستمر الولايات المتحدة والدول الحليفة بالاستفادة من النفط السعودي، لا سيما عندما تكون الحكومة السعودية على استعداد للتنسيق بشأن قضايا أسعار النفط والإمدادات، حيث تلتزم الحكومتان بتعزيز استقرار سوق الطاقة العالمي<sup>(44)</sup>.
- **مناهضة العدوان والإرهاب.** تسعى الحكومتان لردع العدوان الإيراني في الشرق الأوسط، والوصول إلى منطقة أكثر سلامًا وأمانًا وازدهارًا واستقرارًا. كما أنه لدى الحكومتين مصلحة أمنية وطنية مشتركة في "مواجهة الدعاية المتطرفة العنيفة"<sup>(45)</sup>.
- **معارضة الهجمات المسلحة على السعودية.** تمتلك الحكومتان مصالح سياسية وأمنية واقتصادية في إحلال السلام والاستقرار في السعودية والمجال الجوي والمياه الدولية المجاورة. وقد أوضحت واشنطن بشكل مستمر أن الهجوم المسلح على السعودية هو تهديد للمصالح الأمريكية المهمة.
- **دعم تعزيز إمكانيات الدفاع عن النفس لدى السعودية.** تسعى الحكومتان إلى تعزيز القدرات العسكرية السعودية على ردع العدوان والعمل بشكل أكثر فاعلية مع القوات الأمريكية<sup>(46)</sup>. وتهدف الحكومتان إلى تعزيز قدرة المملكة على كشف وإفشال الهجمات الإلكترونية أو الصاروخية أو هجمات الطائرات بدون طيار أو البحرية عليها. إذ تسعى واشنطن والرياض إلى إنشاء هيكل أمني إقليمي متعدد الأطراف تلعب فيه المملكة العربية السعودية دورًا قياديًا.
- **معارضة تسليح إيران بالنووي والإرهاب المدعوم من إيران.** تعارض الحكومتان حيازة إيران للأسلحة النووية، وتعارضان الحملة العدوانية الممنهجة لإيران وأنشطتها المزعزعة للاستقرار، سواء قامت بتنفيذها بشكل مباشر أو من خلال المنظمات الإرهابية المدعومة منها أو عبر وكلاء آخرين<sup>(47)</sup>.
- **دعم الحفاظ على تواجد عسكري أمريكي كاف في الشرق الأوسط.** أكدت الحكومتان أنه يجب على الولايات المتحدة الاحتفاظ بتواجد عسكري كاف في الشرق الأوسط، بحيث يمكن تعزيزه بسرعة لدعم الأمن الإقليمي ومواجهة العدوان<sup>(48)</sup>، مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات والمصالح الأمريكية على الصعيد العالمي.
- **السعي لتحقيق السلام في اليمن ووقف الهجمات التي تنطلق من هناك بشكل دائم.** تسعى الحكومتان إلى تحقيق سلام دائم في اليمن ووقف الهجمات من اليمن على السعودية بشكل نهائي<sup>(49)</sup>. كما تعارض واشنطن والرياض شحنات الأسلحة غير المشروعة إلى اليمن، والتي تمكن تنفيذ الهجمات على المملكة، وتؤجج الصراع، وتمنع السلام، الأمر الذي يعمق ويوسع من نطاق الأزمة الإنسانية المأساوية في اليمن.
- **دعم أهداف وغايات رؤية 2030.** أكدت الحكومتان أن رؤية المملكة العربية السعودية 2030 هي جهد إيجابي لتحديث وتنويع الاقتصاد السعودي<sup>(50)</sup>.

43. ستيفن كوك ومارتين س. إنديك، "قضية الاتفاق الاستراتيجي الجديد بين الولايات المتحدة والسعودية"، مجلس العلاقات الخارجية، يونيو، 2022.

<https://www.cfr.org/report/case-new-us-saudi-strategic-compact>

44. البيت الأبيض، "بيان جدة: بيان مشترك بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية"، 15 يوليو، 2022.

<https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/07/15/the-jeddah-communicue-a-joint-statement-between-the-united-states-of-america-and-the-kingdom-of-saudi-arabia>

45. المرجع السابق.

46. المرجع السابق.

47. المرجع السابق.

48. هناك نقاش قوي بالطبع، حول طبيعة وشكل الموقف العسكري الكافي، ولكن يبدو أن هناك إجماعا عاما بين الحكومتين، على وجوب أن تحتفظ الولايات المتحدة بقوات كافية في المنطقة لردع العدوان، ويمكن دعم ذلك بشكل سريع من خلال التعزيزات الأمريكية إذا لزم الأمر.

49. البيت الأبيض، "بيان جدة: بيان مشترك بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية"، 15 يوليو، 2022.

<https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/07/15/the-jeddah-communicue-a-joint-statement-between-the-united-states-of-america-and-the-kingdom-of-saudi-arabia>

50. المرجع السابق.

## نحو اتفاقية شراكة إستراتيجية أمريكية سعودية؟

على الرغم من هذه الأهداف المشتركة، فإن التفاوض على اتفاقية شراكة إستراتيجية شاملة وموضوعية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية قد يكون صعباً في ظل الظروف الحالية. لكن هناك أسباباً مقنعة تجنب البلدين الاستسلام والابتعاد عن بعضهما.

بناء على ذلك، يعمل هذا القسم على إظهار عناصر رئيسية من الممكن وضعها في اتفاقية شراكة إستراتيجية قد تخدم المصالح الأمريكية والأهداف السعودية الرئيسية. ولا يمكن إنكار أن الحكومتين قد تحتاجان إلى التخلي عن بعض المطالب المتشددة وتقديم تنازلات صعبة. ولكن في حالة وجود إرادة سياسية كافية، قد تساعد مجموعة من العناصر أدناه في التوصل إلى اتفاق.

وليس هنالك ما يستدعي أن تكون الاتفاقية التنفيذية، على غرار المقترحات الواردة أدناه، معاهدة، إذ إن أحكاماً كهذه لا تستدعي مشورة وموافقة مجلس الشيوخ أو أي إجراء آخر من الكونغرس. كما يمكن إدراج الالتزامات بعيدة المدى من جانب الولايات المتحدة (على الأرجح مقابل التزامات سعودية بعيدة المدى) في معاهدة أمريكية سعودية لاحقة أو اتفاقية أخرى تتطلب إجراءً من الكونغرس. المجالات الرئيسية التي تم استكشافها هي: الضمانات الأمنية والتعاون، ومنع إيران مسلحة نووياً، ومبيعات الأسلحة النفط والغاز والبتر وكيموايات، والطاقة النووية، والإرهاب، وحقوق الإنسان.

### الضمانات الأمنية والتعاون

قد يرغب السعوديون في اتفاقية مكتوبة تحدد الالتزامات الأمريكية في حال تعرض السعودية للهجوم، وفقاً لتحليلات العديد من الخبراء<sup>(51)</sup>، والمثال البارز لمثل هذه الاتفاقية هو معاهدة شمال الأطلسي ومادتها التأسيسية<sup>(52)</sup>.

هناك فرصة ضئيلة في أن تقدم واشنطن التزاماً شبيهاً بالمادة 5 للرياض، والذي من شأنه أن يلزم الولايات المتحدة قانوناً باعتبار أي هجوم على المملكة هجوماً عليها. وفي حال اعتبرت الرياض هذا المطلب غير قابل للتحقق، فسيكون اتفاق الشراكة الإستراتيجية مستحيلاً<sup>(53)</sup>. وفي حال كانت الرياض مستعدة لقبول شيء أكثر من الوضع الراهن، لكنه أقل من الالتزام الشبيه بالمادة 5، مقابل التزامات سعودية ذات قيمة بالنسبة لواشنطن، فإن الاتفاق قد يكون ممكناً.

كيف يمكن أن تبدو الأحكام الأمنية لمثل هذا الاتفاق؟<sup>(54)</sup>

كخطوة أولى، يمكن للولايات المتحدة الاعتراف بالمملكة العربية السعودية كشريك دفاعي رئيسي، ويجدر بنا العودة للخلف، لفهم لماذا قد يكون هذا خياراً ولماذا قد يساعد في تسهيل اتفاقية شراكة إستراتيجية.

في بيان مشترك غير ملزم صادر عن الرئيس باراك أوباما ورئيس وزراء الهند ناريندرا مودي في 7 يونيو 2016، "اعترفت" الولايات المتحدة بالهند باعتبارها "شريكاً رئيسياً في الدفاع"<sup>(55)</sup>. والهند هي الدولة الوحيدة التي تتمتع بهذا التصنيف من حكومة الولايات المتحدة. وقام الرئيس أوباما بإصدار هذا التصنيف مستخدماً سلطاته التنفيذية دون الرجوع إلى أي سلطة قانونية أو إجراء سابق للكونغرس. وقبل شهر واحد (في 18 مايو 2016)، أقر مجلس النواب مشروع قانون (قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2017) يطالب "بالاعتراف بوضع الهند كشريك دفاعي رئيسي للولايات المتحدة"<sup>(56)</sup>، لكن مجلس الشيوخ لم يمرر هذا القانون إلا بعد البيان المشترك، ولم يصبح القانون نافذاً حتى 23 ديسمبر 2016.

لم يتم تعريف مصطلح "الشريك الدفاعي الرئيسي" في البيان المشترك الصادر في 7 يونيو 2016، ولا من خلال التشريع. وطلب قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2018 من وزارات التجارة والدفاع والخارجية "بشكل مشترك وضع تعريف عام يعترف بوضع الهند كـ"شريك رئيسي في الدفاع" للاستخدام المشترك" من قبل تلك الإدارات<sup>(57)</sup>، وهكذا تعريف، إذا كان موجوداً، لا يظهر في قانون اللوائح الفيدرالية وهو غير متوفر بسهولة على الإنترنت.

عملياً، التزم الرئيس علناً بتعزيز المشاركة التكنولوجية مع الهند، ودعم مبادرة "صنع في الهند"، ودعم "الصناعات الدفاعية ودمجها في سلسلة التوريد العالمية"<sup>(58)</sup>.

51. جون هانا، "يمكن لإسرائيل تطبيع العلاقات مع المملكة العربية السعودية بمساعدة من بايدن"، ذا جورناليم بوست (إسرائيل) 4 يناير، 2023.

<https://www.jpost.com/opinion/article-726558>

52. معاهدة شمال الأطلسي، واشنطن العاصمة، 4 أبريل، 1949.

[https://www.nato.int/cps/en/natohq/official\\_texts\\_17120.htm](https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_17120.htm)

53. من الجدير بالذكر أنه لا يوجد لدى أي دولة أخرى، بما في ذلك الصين، الإرادة السياسية والقدرة العسكرية لتقديم مثل هذا الالتزام للسعودية.

54. فيما يلي بعض الأفكار التي تستند إلى تحليل مستقل للعلاقة الثنائية الحالية، ومراجعة شاملة للمعاهدات والاتفاقيات والبيانات والإعلانات الأمريكية ذات الصلة. بعض اللغات المحددة المعروضة أدناه قُدمت كافتراضات محتملة لإدراجها في اتفاقية شراكة إستراتيجية مستمدة من بعض هذه الوثائق.

55. شركاء عالميون دائمون في القرن 21، 7 يونيو، 2016. البيت الأبيض، "الولايات المتحدة والهند:

<https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2016/06/07/joint-statement-united-states-and-india-enduring-global-partners-21st>

56. قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2017، منشور ل. 114-238، 130 سناات. 2000.

Pub. L. 114-328, 130 Stat. 2000. <https://www.congress.gov/114/bills/hr4909/BILLS-114hr4909eh.pdf>

57. الحاجة إلى التعاون الدفاعي الدولي وضوابط الصادرات العسكرية؛ قرار رئاسي؛ تقرير مقدم للكونغرس؛ سياسة مبيعات الأسلحة، 22 U.S.C. §2751.

58. شركاء عالميون دائمون في القرن 21، 7 يونيو، 2016. البيت الأبيض، "الولايات المتحدة والهند:

<https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2016/06/07/joint-statement-united-states-and-india-enduring-global-partners-21st>

كانت تلك خطوة حكيمة للولايات المتحدة، بسبب أهمية الهند لدعم جهود واشنطن في المحيطين الهندي والهادئ، لتشكيل تحالف لردع العدوان من جمهورية الصين الشعبية. كما أن تصنيف الهند شريكاً رئيسياً في الدفاع قد عزز بشكل رمزي العلاقات الثنائية على المدى القصير، وعمل على تحفيز سلسلة من الخطوات اللاحقة التي تدعم التعاون الأمني والاقتصادي بين البلدين.

يبدو أنه لا يوجد ما يمنع السلطة التنفيذية من استخدام مصطلح "شريك دفاع رئيسي" لدولة أخرى. لذا يمكن للرئيس بايدن تصنيف السعودية كشريك دفاعي رئيسي باستخدام سلطاته الحالية كرئيس. الأمر الذي يظهر بوضوح مدى الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لعلاقتها الدفاعية مع المملكة، دون أن تلتزم بالضرورة باتخاذ أي خطوات جوهرية معينة. كما أنها لن تؤيد الأفعال التي قامت بها الحكومة السعودية ولا تتغاضى عنها واشنطن.

وسيعترف التصنيف رسمياً بالحقيقة: أن المملكة العربية السعودية كانت ويجب أن تبقى شريكاً دفاعياً رئيسياً للولايات المتحدة على أرض الواقع، رغم اختلافاتها. كما يمكن لمثل هذا التصنيف الرسمي أن يعمل على معالجة بعض المشاكل في العلاقة بينهما، وإظهار تقدير واشنطن للشراكة الأمنية بصرف النظر عن التحديات المستمرة، كما يمنح واشنطن المزيد من النفوذ لتشجيع الإصلاح في المملكة، ومواجهة ميل الرياض نحو بكين، وتمهيد الطريق نحو تعزيز التعاون الأمني بشكل ملموس.

ومن جانبها، قد تقدر السعودية تصنيفها على أنها الشريك الدفاعي الرئيسي الثاني للولايات المتحدة، إلى جانب الفوائد الدفاعية والاقتصادية الملموسة التي من شأنها أن تعزز أمن وازدهار المملكة.

كما هو الحال مع بيان الولايات المتحدة والهند لعام 2016، فإن تصنيف المملكة العربية السعودية على أنها شريك دفاعي رئيسي، قد يصاحبه جهود جديدة نحو تسهيل مشاركة التكنولوجيا. وعلى غرار بيان الولايات المتحدة والهند، يمكن للاتفاقية (حسب الحاجة) أن تلتزم بتوفير الوصول إلى مجموعة واسعة من التقنيات ذات الاستخدام المزدوج التي تركز على القدرات الدفاعية بدون ترخيص، مقابل التزام الرياض بتعزيز مراقبة الصادرات. كما أنه من الممكن ربط الإعلان بالعناصر الرئيسية لرؤية السعودية 2030 التي تتوافق مع المصالح الأمريكية.

بعد إعلان أوباما في 7 يونيو 2016 أن الهند شريك دفاعي رئيسي، سن الكونغرس تشريعات قوانين تفويض الدفاع الوطني للسنتين الماليتين 2017 و2018، التي دعمت الإعلان، الأمر الذي دفع وزارتي الخارجية والدفاع إلى تنفيذ وتوسيع التعاون بين الولايات المتحدة والهند، والسعي باتجاه مساهمة السلطة التنفيذية عن النتائج. وشمل ذلك، على سبيل المثال، دعم الكونغرس لاتفاقية التشغيل البيني للاتصالات والأمن، واتفاقية التبادل والتعاون الأساسية للتعاون الجغرافي المكاني، وهما اتفاقيتان تقدرهما نيودلهي ويمكن تكرارهما بطريقة ما مع الرياض، حسب الحاجة.

ولكن ما لم تتغير التصورات حول المملكة العربية السعودية بشكل كبير في الكونغرس، فمن غير المرجح أن اللجان ذات الصلة والمجلسين سيصوتون لاتخاذ إجراءات مماثلة فيما يتعلق بالسعودية بعد تصنيفها كشريك دفاعي رئيسي. ومع ذلك، يمكن تعزيز المنفعة الرمزية المهمة المرتبطة بالاعتراف بالمملكة كشريك دفاعي رئيسي، من خلال العديد من الإجراءات الرئاسية والتنفيذية التي تعتمد على السلطات الحالية للرئيس. ومع تحسن التصورات السياسية في العلاقة، قد يتمكن الكونغرس من إعادة النظر.

وبالإضافة إلى إمكانية تصنيف السعودية كشريك دفاعي رئيسي، يمكن للولايات المتحدة أن تصنف المملكة حليفاً رئيسياً من خارج الناتو (MNNA). وهذا الوضع بموجب القانون الأمريكي "يمنح الشركاء الأجانب مزايا معينة في مجالات التجارة الدفاعية والتعاون الأمني"، وفقاً لوزارة الخارجية، ولكنه "لا يقدم أي التزامات أمنية تجاه الدولة المعينة"<sup>(59)</sup>. وبعبارة أخرى، لا يتضمن هذا الوضع، على سبيل المثال، التزاماً بأن الهجوم على الحلفاء الرئيسيين من خارج الناتو يجب اعتباره على أنه هجوم على الولايات المتحدة، كما هو في المادة 5 من معاهدة شمال الأطلسي<sup>(60)</sup>.

ومع ذلك، يمنح وضع الحلفاء الرئيسيين من خارج الناتو، العديد من الامتيازات بموجب قانون الولايات المتحدة. وبحسب وزارة الخارجية، تشمل هذه الامتيازات أن يكون البلد مؤهلاً لبعض أنواع التعاون في البحث والتطوير والاختبار، والتقييم، التخزين المسبق، والتدريبات، والمواد الدفاعية الزائدة، والذخائر<sup>(61)</sup>. كما يمكن أن يجعل التعيين أيضاً البلد المعني مؤهلاً للبحث التعاوني ومشروعات التطوير المتعلقة بالمعدات الدفاعية، بالإضافة إلى السماح للشركات بتقديم عطاءات على عقود معينة متعلقة بالصيانة خارج الولايات المتحدة، والسماح بالتمويل المحتمل للمشاريع تحت رعاية فريق عمل الدعم الفني التابع لوزارة الخارجية<sup>(62)</sup>.

البلدان التالية هي حالياً الحلفاء الرئيسيون من خارج الناتو "MNNA": الأرجنتين وأستراليا والبحرين والبرازيل وكولومبيا ومصر وإسرائيل واليابان والأردن والكويت والمغرب ونيوزيلندا وباكستان والفلبين وقطر وكوريا الجنوبية وتايوان وتونس. علاوة على ذلك، بموجب القانون الأمريكي، يتم التعامل مع تايوان باعتبارها حليفاً رئيسياً من خارج الناتو، رغم عدم تصنيفها رسمياً على هذا النحو<sup>(63)</sup>. وبعد أخذ كل الأمور في عين الاعتبار، من الصعب القول بأن باكستان وقطر من الحلفاء الرئيسيين من خارج الناتو، والسعودية ليست كذلك.

59. وزارة الخارجية الأمريكية، بيان حقائق، "وضع حليف رئيسي من خارج الناتو"، 20 يناير، 2021.

<https://www.state.gov/major-non-nato-ally-status>

60. معاهدة شمال الأطلسي، واشنطن العاصمة، 4 أبريل، 1949.

[https://www.nato.int/cps/en/natohq/official\\_texts\\_17120.htm](https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_17120.htm)

61. وزارة الخارجية الأمريكية، بيان حقائق، "وضع حليف رئيسي من خارج الناتو"، 20 يناير، 2021.

<https://www.state.gov/major-non-nato-ally-status>

62. المرجع السابق.

63. المرجع السابق.

وإذا قررت إدارة بايدن اتخاذ هذه الخطوة، فعلى الرئيس القيام بإخطار الكونغرس وفقاً لقانون U.S.C. 2321k 22 قبل 30 يوماً على الأقل من التصنيف الرسمي للمملكة كحليف رئيسي من خارج الناتو. وبعد انقضاء الوقت المطلوب، تصبح السعودية حليفاً رئيسياً من خارج الناتو، ما لم يقر الكونغرس قانوناً يمنحها من ذلك ويتمكن من التغلب على الفيتو الرئاسي المفترض بتلك الحالة، وذلك بالحصول على تأييد أغلبية تتكون من الثلثين في كل مجلس<sup>(64)</sup>.

قد لا يكون تصنيف المملكة العربية السعودية على أنها شريك دفاعي أساسي وحليف رئيسي من خارج الناتو، كافياً لإقناع الرياض بأنها بحاجة إلى التنازل، إذ قد يكون من الضروري للولايات المتحدة، كي تتمكن من تأمين مصالحها، أن تقدم خطوات إضافية متعلقة بالجاهزية العسكرية، ونشر القوات الأمريكية، والتخطيط الدفاعي والتدريبات العسكرية، وتبادل المعلومات الاستخبارية، والاستشارات الأمنية، والهجمات المسلحة.

ومن جهتها، من المرجح أن تقدر الرياض الضمانات بأن الولايات المتحدة ستحافظ - وفقاً لأحكام الدستور الخاصة بها - على القدرات، والإمكانات الدفاعية، ومستويات الجاهزية اللازمة لمقاومة الهجمات المسلحة على المملكة. والجدير بالذكر أن هذا لن يمثل التزاماً دفاعياً جماعياً، بل مجرد نية للحفاظ على الوسائل العسكرية للرد على أي هجوم على المملكة.

كما قد تلتزم الولايات المتحدة بالمحافظة على القوات التقليدية المنتشرة في منطقة مسؤولية القيادة المركزية، بالإضافة إلى القوات الأخرى خارج المنطقة، القادرة على مواجهة أي اعتداء والانتشار السريع في المنطقة كتعزيزات<sup>(65)</sup>. وهكذا التزم لن يحتاج لتحديد عدد القوات أو نوعها، وموقع مقرها في المنطقة، أو ما إذا كانوا سينتشرون بصورة دائمة أو دورية.

ورغم الفارق البسيط، قد يقاوم بعض الخبراء السياسيين المتشددون مثل هذا الالتزام، بهدف زيادة تقليص التواجد العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط. ومن المنظور الأمريكي، قد يكون هذا أمراً خاطئاً<sup>(66)</sup>، حيث إن الموقف العسكري الأمريكي في منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأمريكية، قد انخفض بالفعل بنسبة 85% عن ذروته في عام 2008، وفقاً لشهادة قائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال مايكل "إريك" كوربلا أمام الكونغرس في 13 مارس 2023، حيث قال إن مستويات القوات الأمريكية في المنطقة "انخفضت بنسبة 15% خلال عام 2022 وحده"<sup>(67)</sup>.

هناك إجماع واسع في واشنطن على أن الولايات المتحدة يجب أن تعزز موقفها العسكري الرادع في منطقة عمليات القيادة بين المحيطين الهندي والهادئ، وبما أن الموارد العسكرية الأمريكية محدودة، فإن ذلك يتطلب التدقيق في الاستثمارات الدفاعية في أماكن أخرى.

في الوقت نفسه، من الواضح أن المنافسة مع الصين هي منافسة عالمية، تحدث بشكل متزايد في الشرق الأوسط. لهذا السبب، ولمواجهة التهديدات من إيران والجماعات الإرهابية المتعددة في المنطقة، على الولايات المتحدة أن تحافظ على وضع عسكري يعتمد على اقتصاد القوة، في الشرق الأوسط، وسيؤدي عدم القيام بذلك إلى تفاقم التحديات التي يواجهها الأمن القومي، مما قد يجبر الجيش الأمريكي على العودة إلى المنطقة بأعداد أكبر وتكلفة أعلى. لهذا السبب، يبدو أن التزاماً عاماً تجاه المملكة العربية السعودية، وفقاً لما تمت مناقشته أعلاه، يتوافق مع المصالح الأمريكية.

ومقابل هذا الالتزام، يمكن للسعودية بالتشاور مع الولايات المتحدة، الالتزام من جهتها بتعزيز وصيانة البنية التحتية والأنظمة اللازمة لاستضافة التعزيزات العسكرية الأمريكية في حالة نشرها، بناءً على دعوة من السعودية وبما يتفق مع الدستور الأمريكي، بهدف معالجة أزمة وشيكة أو هجوم مسلح، الأمر الذي سيشتج الاستثمار السعودي الاستباقي على تسهيل الانتشار العسكري الأمريكي أثناء الطوارئ. كما يمكن أن تشجع المملكة دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، على القيام باستثمارات مماثلة حسب الحاجة.

يمكن للحكومتين في مثل هذا الاتفاق الالتزام، وفقاً للمتطلبات الدستورية الأمريكية، بزيادة التخطيط الدفاعي الثنائي لردع الهجمات المسلحة ضد السعودية ودورها. يمكنهما تعزيز وتوسيع التدريبات الجارية، والتدريب لتحديد التحسينات اللازمة، وزيادة الجاهزية، وتقوية قدرة الجيشين على العمل معاً<sup>(68)</sup>.

64. تحديد الحلفاء الرئيسيين من خارج الناتو،

U.S.C. § 2321k, (Pub. L. 87-195, pt. II, § 517, as added Pub. L. 104-164, title I, § 147(a)(1), July 21, 1996, 110 Stat. 1434 22

<https://www.law.cornell.edu/uscode/text/22/2321k>

65. تم تصميم التدريبات العسكرية "جونبيرر أوك 23"، جزئياً، لإظهار القدرة الأمريكية منقطعة النظير على إرسال تعزيزات أمريكية بسرعة إلى المنطقة. برادلي بومان، "جونبيرر، أوكس، أند كيلر تومينوز" فورين بولسي، 6 فبراير، 2023.

<https://www.fdd.org/podcasts/2023/02/06/junipers-oaks-and-killer-tomatoes>

66. برادلي بومان وليون بانيتا، "الدفاع إلى الأمام: تأمين أمريكا عن طريق إبراز القوة العسكرية الخارجية" مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، 15 ديسمبر، 2020.

<https://www.fdd.org/analysis/2020/12/15/defending-forward>

67. الجنرال مايكل كوربلا، "بيان مسجل الجنرال مايكل "إريك" موربلا قائد القوات المركزية الأمريكية أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ حول وضع القيادة المركزية الأمريكية، شهادة أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ، 13 مارس، 2023.

[https://www.armed-services.senate.gov/imo/media/doc/Kurilla\\_SASC\\_Posture\\_Final\\_141200March2023.pdf](https://www.armed-services.senate.gov/imo/media/doc/Kurilla_SASC_Posture_Final_141200March2023.pdf)

68. وزارة الخارجية الأمريكية، بيان حقانق، "التعاون الأمني الأمريكي مع السعودية"، 20 يناير، 2021.

<https://www.state.gov/u-s-security-cooperation-with-saudi-arabia>

كما أنه يمكن للحكومتين، بعد الاعتراف بأن المعلومات الدقيقة والتحليل السليم هما أساس ردع العدوان وصدده، الالتزام بمشاركة معلومات استخباراتية إضافية ذات صلة، وتبادل وجهات النظر حول المواقف الدولية ذات الاهتمام المشترك، وخصوصاً في الشرق الأوسط<sup>(69)</sup>. وقد يشمل ذلك مشاورات وثيقة حول التهديدات ذات الصلة، وسياسات الدفاع، والتدريبات العسكرية، ومبيعات الأسلحة، والمواقف العسكرية. يجب أن تتناول المحادثات أيضاً الثغرات في القدرات العسكرية وبناء بنية أمنية إقليمية فعالة تركز بشكل خاص على الدفاع الجوي والصاروخي، والأمن البحري، ومكافحة الإرهاب. على سبيل المثال، وبناءً على عناصر بيان جدة، يمكن للسعودية توفير ضابط أركان دائم لقوة المهام 59 التابعة للقيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية، لتحديد حلول مناسبة وإبداعية لمشكلة المبيعات العسكرية الخارجية البطينة في كثير من الأحيان. وهذا يمكنه أن يساعد السعودية في الحصول على قدرات الاستخبارات البحرية والمراقبة والاستطلاع، بشكل أسرع لمواجهة التهديدات المشتركة ومعالجة المتطلبات العسكرية المهمة.

أخيراً، في حين أن التزاما مشابهها للمادة 5 يعتبر أمراً غير واقعي، يمكن للولايات المتحدة أن تشير في اتفاقية شراكة إستراتيجية إلى أن هجوماً مسلحاً على المملكة العربية السعودية من شأنه أن يعرض الأمن الإقليمي للخطر ويهدد المصالح الأمريكية المهمة. هذا بيان واقعي ويعتمد على بيان جدة الذي "أكد التزام الولايات المتحدة المستمر بدعم أمن المملكة العربية السعودية والدفاع عن أراضيها". وأخيراً، يمكن للولايات المتحدة، بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أن تلتزم، حسب الاقتضاء، بطلب إجراء من مجلس الأمن الدولي في حال حدوث هجوم ضد المملكة العربية السعودية.

## منع إيران المسلحة نووياً

نظراً لمخاوف الرياض بشأن احتمال حصول جمهورية إيران الإسلامية على سلاح نووي والمخاوف من فشل الولايات المتحدة في منع ذلك، من المرجح أن تصر الرياض على أن يتضمن أي اتفاق شراكة إستراتيجي بياناً واضحاً من واشنطن يتعلق ببرنامج الأسلحة النووية الإيراني. يمكن أن يستخدم هذا البيان لغة مماثلة لتلك الواردة في الإعلان المشترك بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والذي وقعه الرئيس بايدن في 14 يوليو 2022، والذي أعربت فيه الولايات المتحدة عن "التزامها بعدم السماح لإيران أبداً بامتلاك سلاح نووي، وأنها على استعداد لاستخدام جميع عناصر قوتها الوطنية لضمان تلك النتيجة"<sup>(70)</sup>.

ومن المرجح أن ينال الالتزام الأمريكي ترحيباً من جانب الرياض، حيث إنه سيجد ما ورد في بيان جدة: "أكدت المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة على أهمية منع إيران من امتلاك سلاح نووي"<sup>(71)</sup>. ولكن، حتى لو وافقت واشنطن على هذا التجديد، فإن المخاوف السعودية من المحتمل أن تستمر، لأن القادة السعوديين من المرجح أن يظلوا متشككين في أن الولايات المتحدة ستتخذ مثل هذا العمل العسكري عندما تقتضي الحاجة.

فيما يتعلق بهذه المسألة، يجب على الرياض النظر فيما إذا كان لدى المملكة العربية السعودية دليل حقيقي للحماية الأمريكية ضد احتمال وجود إيران مسلحة نووياً، وتحديد هل تعتقد الرياض أن بكيين لديها القدرة والإرادة السياسية لاستخدام القوة العسكرية لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي؟ يبدو هذا مستبعداً للغاية.

قد يدرك البعض في الرياض هذا الواقع السياسي العسكري، لكنهم يلاحظون أيضاً أن بكيين تتمتع بنفوذ دبلوماسي في طهران على عكس واشنطن، الأمر الذي يزيد الآمال بأن الضغط الدبلوماسي الصيني قد يقنع طهران بعدم السعي لامتلاك أسلحة نووية، ولكن يبقى هذا الأمر مقامرة بالنسبة للرياض، إذ إن قدرة التأثير الدبلوماسي الصيني على إقناع إيران بتنحية المشروع النووي الذي سعت وراءه لعقود بتصميم شديد، تبقى أمراً غير واضح. بينما قد ترحب بكيين في الواقع بسباق سريع من جانب طهران إلى امتلاك مثل هذه القدرة، على أمل استنزاف الموارد الأمريكية وتحويل الانتباه بعيداً عن مضيق تايوان.

وباختصار، من المفترض أن تكون إدارة بايدن على استعداد لتأكيد التزامها للمملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالتسلح النووي الإيراني، كما يمكن لمثل هذا الالتزام الصريح في سياق اتفاقية شراكة إستراتيجية محتملة بين الولايات المتحدة والمملكة، أن يولد حسن نية إضافية من الرياض في وقت لا يبدو أنها تمتلك أي بدائل موثوقة.

## عمليات نقل الأسلحة

تشكل الجراء التي تتمتع بها إيران وتراجع الثقة في الضمانات الأمنية من واشنطن، مزيجاً سيئاً من وجهة نظر الرياض، ويتضح سبب سعي الرياض للبحث عن شركاء جدد، عندما يتم الجمع بين هذه الديناميكيات، بالإضافة إلى التأخير والصعوبة اللذين تواجههما المملكة العربية السعودية أحياناً في شراء الأسلحة الأمريكية<sup>(72)</sup>.

69. وزارة الدفاع الأمريكية، عرض، "تقرير لجنة التخطيط الاستراتيجي المشترك بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية (إس جي بي سي) مايو 18-17، 2022"، 19 مايو، 2022.

<https://www.defense.gov/News/Releases/Release/Article/3037284/readout-of-us-kingdom-of-saudi-arabia-ksa-strategic-joint-planning-committee-sj>

70. البيت الأبيض، "إعلان القدس للشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل"، 14 يوليو، 2022.

<https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/07/14/the-jerusalem-u-s-israel-strategic-partnership-joint-declaration>

71. البيت الأبيض، "بيان جدة: بيان مشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية"، 15 يوليو، 2022.

<https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/07/15/the-jeddah-communique-a-joint-statement-between-the-united-states-of-america-and-the-kingdom-of-saudi-arabia>

72. برادلي بومان، أيكان إرديمير، وريان بروبست، "شركاء الولايات المتحدة الأمتيين ونظام بوتين إس400"، مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، 29 أبريل، 2021.

<https://www.fdd.org/analysis/2021/04/29/us-security-partners-and-putins-s-400>

وأوقفت إدارة بايدن في البداية، بعد توليه منصبه، مبيعات الأسلحة إلى السعودية<sup>(73)</sup>، لكن التأخيرات المرتبطة بمبيعات الأسلحة كانت مدفوعة في كثير من الأحيان من الكونغرس، حيث تقول خدمة أبحاث الكونغرس: "لقد أثر الكونغرس، من خلال الإعراب عن معارضة قوية لمبيعات الأسلحة المحتملة، أثناء المشاورات مع الفرع التنفيذي، على توقيت وطبيعة بعض مبيعات الأسلحة، وربما يكون قد ثنى الرئيس عن اقتراح مبيعات أسلحة معينة بشكل رسمي"<sup>(74)</sup>.

وأعرب الكونغرس بالتأكيد عن عدم موافقته على بعض مبيعات الأسلحة للسعودية. كما أصدر الكونغرس قرارات بالفرض خلال إدارة ترامب، تجاوزها في النهاية حق النقض الرئاسي، لمنع بيع أسلحة معينة إلى المملكة العربية السعودية<sup>(75)</sup>. وبعد أن رفعت إدارة بايدن وقف مبيعات الأسلحة، أعلنت وزارة الخارجية عن بيع صواريخ AIM-120 جو-جو للسعودية، في استجابة لحاجة السعودية لاعتراض الطائرات بدون طيار الحوثية، التي تستهدف بنيتها التحتية<sup>(76)</sup>. وصوت ما يقرب من ثلث أعضاء مجلس الشيوخ لصالح قرار يحظر البيع، على الرغم من فشل التصويت في نهاية المطاف<sup>(77)</sup>.

ليس من الصعب أن نفهم الإحباط السعودي الذي يسببه عدم اليقين فيما يتعلق بالقدرة على اكتساب وسائل الدفاع عن النفس، كما تعرف الرياض أن بكين قد تكون على استعداد لتقديم أسلحة في نهاية المطاف بسرعة أكبر وبأسئلة أقل.

وفي حال بقاء الحقائق الحالية في العلاقات الثنائية على حالها، فلن يكون من المستغرب أن تبحث الرياض بشكل متزايد في أماكن أخرى عن أسلحة، بما في ذلك من بكين<sup>(78)</sup>. وعلى أرض الواقع، بدأت المملكة العربية السعودية بالفعل في شراء طائرات صينية بدون طيار في 2014<sup>(79)</sup>. ووفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، زادت مشتريات السعودية من الأسلحة الصينية بأكثر من 80 بالمائة بين عامي 2018 و2022، مقارنةً بالفترة بين 2013 و2017. ومع ذلك، لا تزال السعودية تشتري الغالبية العظمى من أسلحتها من الولايات المتحدة - ما يقرب من 68 في المائة بين عامي 2013 و2022، وفقاً لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام<sup>(80)</sup>، وهذا يشمل عناصر مثل طائرات F-15 وطائرات مروحية أباشي وبلاك هوك ودبابات أبرامز والكثير من الصواريخ والقنابل<sup>(81)</sup>.

في حال قامت الرياض بزيادة مشترياتها من الأسلحة من الصين بشكل ملحوظ، فإنها ستضخ توترًا إضافيًا كبيرًا في العلاقات الأمريكية السعودية وتقوض بشكل أكبر التصورات عن الرياض في واشنطن، إذ إن الإجماع بين الحزبين بشأن التهديد الذي لا مثيل له من بكين أخذ في الازدياد، ويمكن لإقدام الرياض على شراء أنظمة أسلحة صينية رئيسية أو كميات كبيرة من الأسلحة الصينية، أن يلعب دورًا حاسمًا في تحويل مجموعة من الخلافات التي يمكن إدارتها، إلى طلاق في الشراكة الإستراتيجية.

من منظور أمريكي، إذا استبدلت السعودية الأسلحة الأمريكية بشكل مطرد، بالأسلحة الصينية، فإن المصالح الأمريكية ستكون معرضة للخطر. في الواقع، يمكن أن يؤدي توفير الأسلحة الأمريكية للشركاء الأمنيين، إلى تقليل العبء الأمني على أمريكا، وتحسين قدرة جيش البلد المستفيد على العمل مع القوات الأمريكية، وتسهيل الوصول العسكري الأمريكي، وتسهيل موازين القوى الإقليمية المواتية، وتمكين فرص التدريب القيمة، وتعزيز قطاع الدفاع الأمريكي، وخفض تكاليف الأسلحة الأمريكية على البنتاغون ودافعي الضرائب الأمريكيين، وتحقيق فوائد دبلوماسية ونفوذ لعقود طويلة لواشنطن؛ فعندما تشتري دولة مثل المملكة العربية السعودية أسلحة أمريكية، فإنها تحرم أيضًا المنافسين والخصوم من جني هذه الفوائد<sup>(82)</sup>.

73. وارين ب. ستروبييل، "بايدن يعيد فحص مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى السعودية والإمارات"، وول ستريت جورنال، 27 يناير، 2021.

<https://www.wsj.com/articles/biden-freezes-u-s-arms-sales-to-saudi-arabia-uae-11611773191>

74. بول ك. كير، "مبيعات الأسلحة: عملية مراجعة من الكونغرس"، خدمة أبحاث الكونغرس، 10 يونيو، 2022.

<https://sgp.fas.org/crs/weapons/RL31675.pdf>

75. ديب رايمان، "ترامب يستخدم حق النقض ضد جهود الكونغرس لمنع مبيعات الأسلحة للسعودية"، أسوشيتد برس، 25 يوليو، 2019.

<https://apnews.com/article/d3d146d8d7ae40749b16183e5fa87746>

76. برادلي بومان، حسين عبد-الحسين، وريان بروست، "يجب على الكونغرس دعم جهود إدارة بايدن لبيع صواريخ دفاعية للسعودية"، ديفنس نيوز، 24 نوفمبر، 2021.

<https://www.defensenews.com/opinion/commentary/2021/11/24/congress-should-support-the-biden-administrations-effort-to-sell-defensive-missiles-to-saudi-arabia>

77. باتريشيا زينغيرلي، "مجلس الشيوخ الأمريكي يؤيد بيع صواريخ للسعودية"، رويترز، 7 ديسمبر، 2021.

<https://www.reuters.com/world/middle-east/us-senate-back-sale-missiles-saudi-arabia-2021-12-07>

78. برادلي بومان، الرائد جاريد تومبسون، وريان بروست، "البتعاد مصر عن السلاح الأمريكي هو قضية أمن قومي"، ديفنس نيوز، 25 مايو، 2021.

<https://www.defensenews.com/opinion/commentary/2021/05/25/egypts-transition-away-from-american-weapons-is-a-national-security-issue>

79. برادلي بومان، الرائد جاريد تومبسون، وريان بروست، "المبيعات المفاجئة للطائرات بدون طيار الصينية في الشرق الأوسط ديفنس نيوز، 23 أبريل، 2021.

<https://www.defensenews.com/opinion/2021/04/23/chinas-surprising-drone-sales-in-the-middle-east>

80. "جداول تي أي في للمستورد/ المصدر"، معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، تم الوصول إليه في 19 أبريل، 2023.

<https://armstrade.sipri.org/armstrade/page/values.php>

81. "السجلات التجارية"، معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، تم الوصول إليه في 19 أبريل، 2023.

[https://armstrade.sipri.org/armstrade/page/trade\\_register.php](https://armstrade.sipri.org/armstrade/page/trade_register.php)

82. برادلي بومان، "أهداف مبيعات الأسلحة الأمريكية للخليج: دراسة الأهداف الاستراتيجية، المخاطر، والمنافع"، شهادة أمام مجلس النواب للشؤون الخارجية، واللجنة الفرعية للشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، والإرهاب الدولي، 16 يونيو، 2020.

<https://www.congress.gov/116/meeting/house/110808/witnesses/HHRG-116-FA13-Wstate-BowmanB-20200616.pdf>

يرد البعض في الولايات المتحدة باستهجان على هذه الفوائد، ويجادلون بأنه لا ينبغي لواشنطن أن تتخبط في "سباق نحو القاع"، لتزويد الشركاء بالأسلحة التي قد يسيئون استخدامها، ومن المؤكد أن هناك عنصرًا أخلاقيًا في مبيعات الأسلحة، حيث إنه سيكون أمرًا خاطئًا ولا يتماشى مع القانون والسياسة الأمريكية<sup>(83)</sup>، بأن يتم توفير التكنولوجيا والأسلحة الأمريكية لشريك، حال وجود سبب للاعتقاد بأن الشريك سيستخدم هذه الأسلحة بشكل منهجي أو متعمد بطريقة غير مقبولة<sup>(84)</sup>. وللأسف هناك آراء متزايدة في واشنطن، عن أن السعودية فعلت ذلك بالضبط في اليمن لسنوات عدة.

فقد استخدمت القوات السعودية خلال الإطار الزمني 2015-2018، بشكل متكرر، ذخائر جو-أرض قدمتها الولايات المتحدة، في ضربات باليمن أسفرت عن مقتل مدنيين<sup>(85)</sup>، الأمر الذي دفع مجلس الشيوخ ومجلس النواب الأمريكي للرد وإصدار قرار في مارس/ آذار وأبريل/نيسان 2019، نقضه الرئيس في النهاية، كان من شأنه منع الأفراد الأمريكيين من المشاركة في الحرب في اليمن<sup>(86)</sup>، وذلك بعد عدة محاولات سابقة من قبل الكونغرس للحد من الدعم الأمريكي للسعودية في حرب اليمن<sup>(87)</sup>. ورغم تراجع الخسائر التي تسببت بها السعودية في صفوف المدنيين بشكل كبير في السنوات التالية، إلا أن ذلك لم يمنع بعض المشرعين من تقديم قرار آخر<sup>(88)</sup>، في يوليو / تموز 2022، لحظر تبادل المعلومات الاستخباراتية والدعم اللوجستي للقوات السعودية في اليمن، بعد شهر من الهدنة التي تم التوصل إليها في اليمن<sup>(89)</sup>.

من الواضح أن إيران كانت تغذي الصراع بعمليات نقل أسلحة غير مشروعة إلى الحوثيين، الذين استخدموا بانتظام دروعًا بشرية وغيرها من التكتيكات غير القانونية<sup>(90)</sup>. في الواقع، أطلق الحوثيون مئات الطائرات بدون طيار الإيرانية الصنع أو التصميم، على السعودية على مدى السنوات العديدة الماضية<sup>(91)</sup>، وهذه حقائق يتجاهلها البعض في واشنطن.

كان منحنى التعلم لدى الرياض في اليمن حادًا، وقد تفهم الرياض الآن أن الضربات التي تؤدي إلى خسائر مدنية يمكن تجنبها، هي جراح تتسبب بها الرياض لنفسها، وقد تلحق الضرر بالعلاقة الثنائية وتؤثر على توفير الولايات المتحدة للأسلحة التي تحتاجها المملكة، وخاصة "الهجومية" منها التي يمكن إساءة استخدامها في اليمن. في الواقع، قد ترى الرياض الآن أن أفعالها في اليمن غالبًا ما لعبت دورًا في مصلحة طهران، مما أدى إلى تأجيج التوتر مع واشنطن ودق إسفينًا بين السعودية وشريكها الأقوى. هذا الإدراك، إلى جانب وقف إطلاق النار المؤقت في اليمن، قد يضع نهاية للصراع في اليمن، ونتيجة لذلك، قد تبدأ التصورات في واشنطن بشأن مبيعات الأسلحة إلى السعودية في التطور بمرور الوقت.

ورغم أن بعض المشرعين قد يعارضون إلى أجل غير مسمى مبيعات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية بناءً على الإجراءات السابقة في اليمن، إلا أن السؤال هو ما إذا كانت الإدارة والأغلبية من الحزبين في كلا المجلسين، والقادة في اللجان الرئيسية، سيدعمون توفير الأسلحة المناسبة للمملكة، حيث إن هناك سببًا للاعتقاد بوجود مثل هذا الدعم بالفعل للأسلحة "الدفاعية" التي لا يمكن إساءة استخدامها في اليمن، فعلى سبيل المثال، رفض الكونغرس جهود منع بيع صواريخ AIM-120 وصواريخ باتريوت، التي يستخدمها الجيش السعودي للدفاع عن المجال الجوي السعودي ضد الصواريخ والطائرات بدون طيار<sup>(92)</sup>.

83. بول ك. كير ومايكل أ. ويبير، "مبيعات الأسلحة الأمريكية وحقوق الإنسان: الأساس التشريعي والأسئلة المتداولة"، خدمة أبحاث الكونغرس، 7 أبريل، 2023.

<https://sgp.fas.org/crs/weapons/IF11197.pdf>

84. من الأمثلة على هذا السلوك، تصدير بكين الدولي للتكنولوجيا والأنظمة التي تم صقلها في شينجيانغ ضد الأويغور، لمساعدة الحكومات الاستبدادية الأخرى على السيطرة على مواطنيها وقمعهم.

85. نيمبا الباغير، سلمى عبدالعزيز، ولورا سميت-بارك، "صنع في أمريكا: شظايا عثر عليها في اليمن تربط القنابل الأمريكية بسلسلة من القتل المدنيين خلال الحرب الأهلية الدمية"، سي إن إن، سبتمبر 2018. <https://edition.cnn.com/interactive/2018/09/world/yemen-airstrikes-intl>؛ شعيب الموساوا، "غارة جوية تصرب حفل زفاف في اليمن، وتقتل أكثر من 20"، نيويورك تايمز، 23 أبريل، 2018. <https://www.nytimes.com/2018/04/23/world/middleeast/yemen-wedding-bombing.html>

86. باتريشيا زينغيرلي، "مجلس الشيوخ يؤيد حق النقض على قرار اليمن انتصارًا لسياسة ترامب تجاه السعودية"، رويترز، 2 مايو، 2019.

<https://www.reuters.com/article/us-usa-saudi-yemen/senate-upholds-veto-of-yemen-resolution-in-victory-for-trump-saudi-policy-idUSKCN1S181UU>

87. لي أن كالدويل، "مجلس الشيوخ يمنع قرار صلاحيات الحرب في اليمن"، إن بي سي نيوز، 20 مارس، 2018.

<https://www.nbcnews.com/politics/congress/senate-blocks-war-powers-resolution-yemen-n858451>

88. قرار مشترك بإزالة القوات الأمريكية من الأعمال العدائية التي لم يصرح بها الكونغرس في اليمن. س.ج.ريس. 56، الكونغرس الـ117 (2022). <https://www.congress.gov/bill/117th-congress/senate-joint-resolution/56/text>

89. محمد غباري وعلاء سوليم، "اتفقت الأطراف المتحاربة في اليمن على هدنة لمدة شهرين في اختراق كبير"، رويترز، 1 أبريل، 2022.

<https://www.reuters.com/world/middle-east/yemen-govt-help-with-release-prisoners-open-sanaa-airport-truce-moves-2022-04-01>

90. ميشيل نيكولز، "حصري: تقرير للأمم المتحدة يقول إن الحوثيين استخدموا دروعًا بشرية، وأن تنظيم الدولة الإسلامية حصل على الأموال"، رويترز، 4 أغسطس، 2016. <https://www.reuters.com/article/us-yemen-security-un-exclusive/exclusive-u-n-report-on-yemen-says-houthis-used-human-shields-islamic-state-got-cash-idUSKCN10F28B>

91. محمد بن منصور وعزيز اليعقوبي، "الحوثيون أطلقوا 340 صاروخًا، و851 طائرة بدون طيار على السعودية منذ عام 2015 التحالف بقيادة السعودية"، رويترز، 26 ديسمبر، 2021.

<https://www.reuters.com/world/middle-east/houthis-have-fired-430-missiles-851-drones-saudi-arabia-since-2015-saudi-led-2021-12-26>

92. باتريشيا زينغيرلي، "مجلس الشيوخ الأمريكي يؤيد بيع الصواريخ إلى السعودية"، رويترز، 7 ديسمبر، 2021. <https://www.reuters.com/world/middle-east-us-senate-back-sale-missiles-saudi-arabia-2021-12-07>؛ اسماعيل شاكيل، "الولايات المتحدة توافق على بيع محتمل لصواريخ باتريوت إلى السعودية-

البنيتاغون"، رويترز، 2 أغسطس، 2022.

من المهم أن نتخذ، بالنسبة للولايات المتحدة، عند القيام بعمليات نقل الأسلحة إلى أي دولة، جميع التدابير الممكنة لضمان استخدام الأسلحة التي تقدمها الولايات المتحدة، بطريقة تتفق مع مصالحها ومع "القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان"، كما هو مذكور في سياسة الولايات المتحدة لنقل الأسلحة التقليدية التي أصدرتها إدارة بايدن في 23 فبراير (93). وترسي هذه السياسة معياراً بأنه "لن يتم السماح بأي نقل للأسلحة، في حال قُدرت الولايات المتحدة أنه من المرجح أن يتم استخدام الأسلحة التي سيتم نقلها من قبل المتلقي" بطرق غير مقبولة، بما في ذلك ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي أو القانون الدولي لحقوق الإنسان".

إذا كانت المملكة العربية السعودية قادرة على إقناع الكونغرس الأمريكي والسلطة التنفيذية بأن استخدامها للأسلحة يتجنب بدقة انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فقد تكون طريقة العمل ممكنة بين البلدين، بحيث يمكن أن تسهل نقلًا أكثر موثوقية للأسلحة، وبشكل خاص تلك العمليات المتعلقة بالدفاع الجوي والصاروخي والأمن البحري.

إذا كان هناك إجماع سياسي ثنائي، يمكن للولايات المتحدة أن تلتزم باتفاقية شراكة إستراتيجية لتزويد المملكة العربية السعودية بأسلحة ذات طابع دفاعي بشكل موثوق وسريع، الأمر الذي سيخضع للعمليات الدستورية، ومراجعة الكونغرس، والتنفيذ السعودي القوي لالتزاماتها بالامتثال لجميع متطلبات الاستخدام النهائي، وتوظيف هذه الأسلحة بطريقة تتفق مع القانون الدولي.

ولتسهيل النظر في عمليات نقل الأسلحة المحتملة إلى المملكة العربية السعودية في الوقت المناسب، يمكن للإدارة تقديم اقتراح تشريعي رسمي إلى الكونغرس يفيد بأن يتم تعديل U.S.C. 2776 22 الأقسام الفرعية (b)(1)(P)؛ (b)(2)؛ (c)(2)(A)؛ (c)(5)؛ و (d)(2)(A) لتشمل المملكة العربية السعودية، مع التعديلات المطابقة المناسبة. هذه التعديلات ستعمل على تقليل فترة مراجعة الكونغرس للتحويلات المؤهلة من 30 يومًا إلى 15 يومًا، بين إخطار الكونغرس، وقدرة الإدارة على إصدار خطاب عرض، أو الموافقة على التصدير، أو المساعدة الفنية، أو ترخيص التصنيع. وحاليًا، الدول التي تخضع لمثل هذه الفترة القصيرة من مراجعة الكونغرس، هي أعضاء الناتو، وأستراليا واليابان وجمهورية كوريا وإسرائيل ونيوزيلندا (94).

للتوضيح، حتى لو جرى تبني مثل هذا التشريع وأصبح قانونًا، فسبيل الكونغرس قادرًا على تبني قرار مشترك بعدم الموافقة على بيع معين، حتى يتم تسليم الأسلحة. ومع ذلك، لم ينجح الكونغرس مطلقًا في استخدام قرار مشترك بالفرض، لمنع عملية بيع أسلحة بشكل رسمي اقترحت إحدى الإدارات، وفقًا لخدمة أبحاث الكونغرس (95)، وذلك لأن معارضي مبيعات الأسلحة هذه لم يتمكنوا من حشد ما يكفي من الأصوات في كلا المجلسين، لإلغاء الفيتو الرئاسي على قرار مشترك لمنع البيع.

إن استعداد الكونغرس لاعتماد تشريع لإضافة السعودية إلى قائمة الدول التي تحظى بفترة مراجعة مخفضة لدى الكونغرس، سيعتمد على تصورات الكونغرس لمدى مصداقية السعودية.

وعلى أولئك الذين يميلون إلى معارضة مبيعات الأسلحة إلى السعودية إلى أجل غير مسمى، حتى لو أظهرت الرياض التزامًا صارمًا بالقيود المفروضة على استخدام الأسلحة، بشكل مقنع، أن يفكروا فيما إذا كانوا يعتقدون أن واشنطن أو بكين ستمارسان مزيدًا من الضغط على الرياض، بهدف تجنب وقوع إصابات في صفوف المدنيين في النزاعات المستقبلية. كما أن عليهم الأخذ بعين الاعتبار ما إذا كان شراء الرياض للأسلحة الأمريكية، بدلاً من الصينية، قد يحتفظ بالنفوذ الذي يمكن الاستفادة منه في المستقبل، ويوسعه.

وقد يشكك البعض في الرياض بمدى كون محاولة شراء أسلحة أمريكية أمرًا يستحق العناء. في نهاية المطاف، الحكومة السعودية هي الجهة الوحيدة القادرة على اتخاذ هذا القرار، الذي قد ترغب الرياض في النظر إليه بحذر، حيث إنه أولاً، في العديد من الحالات إن لم يكن معظمها، تعتبر الأسلحة الأمريكية الأفضل في العالم. وثانيًا، الشراء السعودي لبعض الأنظمة العسكرية المتقدمة من الصين قد يضمن عدم رغبة الولايات المتحدة في بيع أنظمة متقدمة أخرى للمملكة، لأن واشنطن لن ترغب بتشغيلها أو وضعها بالقرب من بعض الأنظمة الصينية، حيث يشكل طرد واشنطن لتركيا من برنامج F-35 بعد شراء أنقرة لنظام الدفاع الجوي الروسي S-400 تحذيرًا بهذا الخصوص (96).

كما أن قيام المملكة العربية السعودية بشراء أنظمة أسلحة رئيسية من الصين (أو روسيا)، قد يجعل التقدم المستمر نحو إنشاء هيكل أمني إقليمي مفيد للطرفين بقيادة أمريكية-سعودية، أمرًا صعبًا، إن لم يكن مستحيلًا (97)، حيث إن الهيكل الأمني الفعال يستلزم تكامل أجهزة الاستشعار وعناصر القيادة والتحكم و"المرامة" الذين يمكنهم توصيل المعلومات ومشاركتها بسرعة وسهولة مع بعضهم البعض. وإذا اشترت المملكة العربية السعودية أنظمة عسكرية صينية كبرى، فلن تدعم الولايات المتحدة اندماجها في بنية أمنية تتضمن الأنظمة والشبكات الأمريكية. كما أن عمل بعض الأنظمة الصينية بشكل مستقل عن قرب، قد يشكل تحديًا لإنشاء أو تشغيل مثل هذا الهيكل الأمني. ودون هيكل أمني إقليمي بقيادة أمريكية، ستكون الرياض أكثر ضعفًا تجاه طهران والجهات المعادية الأخرى. مرة أخرى، الصين غير مستعدة حاليًا للاضطلاع بالدور الأمني الأمريكي الذي قد تسعى الرياض إلى استبداله.

93. البيت الأبيض، "مذكرة حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لنقل الأسلحة التقليدية"، 23 فبراير، 2023.

<https://www.whitehouse.gov/briefing-room/presidential-actions/2023/02/23/memorandum-on-united-states-conventional-arms-transfer-policy>

94. تقارير وشهادات للكونغرس بشأن الصادرات العسكرية،

22 (U.S.C. § 2776. <https://www.law.cornell.edu/uscode/text/22/2776>)

95. بول كير، "مبيعات الأسلحة: عملية مراجعة الكونغرس"، خدمة أبحاث الكونغرس، 10 يونيو، 2022. <https://sgp.fas.org/crs/weapons/RL31675.pdf>

96. آرون ميهتا، "انسحبت تركيا رسميًا من برنامج إف-35، الأمر الذي كلف الولايات المتحدة نصف بليون دولار"، ديفنس نيوز، 17 يوليو، 2019.

<https://www.defensenews.com/air/2019/07/17/turkey-officially-kicked-out-of-f-35-program>

97. برادلي بومان، "ملاحظات حول سعي طهران، الولايات المتحدة، ودول مجلس التعاون الخليجي نحو تطوير بنية أمنية إقليمية"، مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، 15 فبراير، 2023.

<https://www.fdd.org/analysis/2023/02/15/eyeing-tehran-u-s-and-gcc-partners-look-to-develop-regional-security-architecture>

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن المملكة العربية السعودية تمتلك ترسانة ضخمة من الأسلحة الأمريكية، التي تتطلب قطع غيار ودعمًا لعمود قادمة، وفي حال سعت الرياض إلى الطلاق من واشنطن، وقفزت بكلتا قدميها إلى النفوذ الصيني، فمن شبه المؤكد أن التصورات عن المملكة ستسقط بالنسبة لواشنطن. وفي مثل هذا السيناريو، قد تجد الرياض أن الكونغرس سيسعى إلى منع قطع الغيار والخدمات التي تحتاجها الرياض، للحفاظ على معداتها وأسلحتها الأمريكية، بالإضافة للتحديات المطلوبة بشكل دوري.

أخيرًا، قد يرغب القادة السياسيون السعوديون الذين ليسوا على دراية بالأجهزة والبرامج العسكرية، باستشارة مهندسيهم وخبرائهم العسكريين، حول الصعوبات المرتبطة بالانتقال من نظام إلى آخر وتحديات الحفاظ على "أسطول مختلط". وكقاعدة عامة، غالبًا ما تكون مثل هذه التحولات أكثر صعوبة واستهلاكًا للوقت مما يُتصور. كما أن الرياض قد ترغب في التفكير بجدية، في كيفية تأثير علاقة بكين المتنامية مع طهران على مصداقية الأسلحة الصينية والصين كمزود للأسلحة.

باختصار، هناك أسباب قوية لكل من واشنطن والرياض للتوصل إلى تفاهم فيما يتعلق بمبيعات الأسلحة الأمريكية، حيث إن العناصر الأساسية للاتفاق واضحة، وهي تتميز بالتزام الرياض بتجنب تكرار الأخطاء التي ارتكبتها في اليمن، والتزام الولايات المتحدة بتزويد المملكة بوسائل أكثر موثوقية وسرعة للدفاع عن النفس.

## النفط والغاز والبتروكيماويات

لطالما تميزت العلاقة الأمريكية السعودية بتلقي المملكة حماية أمنية أمريكية، مقابل قيام السعوديين بتزويد الولايات المتحدة وسوق النفط العالمي بإمدادات النفط بأسعار معقولة. منذ عام 1974 على الأقل، تضمنت الترتيبات الأمريكية السعودية إصرارًا سعوديًّا على أن يدفع جميع المشتريين بالدولار الأمريكي مقابل النفط السعودي، بالإضافة إلى استثمار المليارات من عائداتهم النفطية في شراء ديون أمريكية من وزارة الخزانة<sup>(98)</sup>.

وعلى مدار العشرين عامًا الماضية، لم تعد السعودية مصدرًا رئيسيًا للبترول في السوق الأمريكية. في عام 2022، شكلت واردات النفط الأمريكية من المملكة العربية السعودية 7 في المئة فقط (52 في المئة من كندا و10 في المئة من المكسيك)<sup>(99)</sup>. وشكلت الواردات من السعودية أقل من 3 في المئة من إجمالي استهلاك النفط في الولايات المتحدة<sup>(100)</sup>.

ورغم ذلك، تواصل المملكة العربية السعودية ممارسة تأثير محوري على النفط المعروض في السوق العالمي وأسعاره، حيث تتبع قدرة المملكة الفريدة على التأثير في سوق النفط العالمي من مكانتها كأكبر مصدر للنفط الخام في العالم، وحفاظها على أكبر قدرة إنتاجية احتياطية في العالم، فقد احتفظت بأكثر من 1.5 مليون برميل يوميًا من الطاقة الاحتياطية في متناول اليد من أجل "إدارة السوق"<sup>(101)</sup>. ووصلت التوترات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، حول كيفية ممارسة السعوديين لنفوذهم على سوق النفط العالمية، إلى ذروتها في أكتوبر 2022، عندما لعب السعوديون دورًا رائدًا في قرار مجموعة "أوبك-بلس" للدول المنتجة للنفط، لخفض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل في اليوم<sup>(102)</sup>.

وتناقض قرار أوبك-بلس، الصادر في أكتوبر 2022، مع التأكيدات التي اعتقدت إدارة بايدن أنها تلقتها من المملكة العربية السعودية<sup>(103)</sup>، حيث تعهد بايدن علنًا برفض "عراقت" على المملكة، كما قال موظفوه إن القرار سيؤدي لمراجعة العلاقات الأمريكية السعودية، واتهم أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيون السعوديين بالوقوف إلى جانب روسيا ضد الولايات المتحدة، بل حتى أثاروا إمكانية تجريد مبيعات الأسلحة وتمرير تشريع "نوبك" لمعاقبة السعوديين من خلال السماح بدعاوى قضائية لتحديد الأسعار<sup>(104)</sup>.

98. بروس رايدل، "بعد 75 عامًا من اجتماع تاريخي على متن السفينة يو إس إس كوينسي، أصبحت العلاقات الأمريكية-السعودية بحاجة إلى إعادة تفكير"، مؤسسة بروكينغز، 10 فبراير، 2020.

<https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2020/02/10/75-years-after-a-historic-meeting-on-the-uss-quincy-us-saudi-relations-are-in-need-of-a-true-re-think>

99. ما هي كمية البترول التي تستوردها وتصدرها الولايات المتحدة؟، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تم الوصول إليها في 26 أبريل، 2023. <https://www.eia.gov/tools/faqs/faq.php?id=727&t=6#:~:text=The%20top%20five%20source%20countries,Arabia%2C%20Iraq%2C%20and%20Colombia>

100. "ما هي كمية النفط المستهلكة في الولايات المتحدة؟"، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تم الوصول إليها في 26 أبريل، 2023. <https://www.eia.gov/tools/faqs/faq.php?id=33&t=6>

101. إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، "ما الذي يدفع أسعار النفط الخام: إمداد أوبك". <https://www.eia.gov/finance/markets/crudeoil/supply-opep.php#:~:text=Saudi%20Arabia%2C%20the%20largest%20oil,on%20hand%20for%20market%20management>

102. مارك مازيتي، إدوارد وونغ، وأدم إنتوس، "المسؤولون الأمريكيون عقدوا صفقة نفط سرية مع السعوديين. أو هكذا كانوا يعتقدون"، نيويورك تايمز، 25 أكتوبر، 2022. المرجع السابق.

104. بيتر بيكر، "بايدن يتعهد بـ"عواقب" على المملكة العربية السعودية بعد خفض إنتاج النفط"، نيويورك تايمز، 11 أكتوبر، 2022. <https://www.nytimes.com/2022/10/11/us/politics/biden-saudi-arabia-oil-production-cut.html>؛ أندرو ديسيديريو وكونور أوبرين، "لقد فاض الكيل": الديموقراطيون غاضبون من السعوديين بسبب خفض إنتاج النفط، ويتعهدون بوقف مبيعات الأسلحة"، بوليتيكو، 10 أكتوبر، 2022. <https://www.politico.com/news/2022/10/10/dems-rage-at-saudis-over-oil-cut-vow-to-block-weapons-sales-00061123>

وردت المملكة العربية السعودية بالتهديد ببيع سندات الخزنة الأمريكية<sup>(105)</sup>، حيث إن عملية البيع يمكن أن تؤثر سلبًا على الاقتصاد الأمريكي، مع امتلاك السعودية ما يقرب من 120 مليار دولار من هذه الأصول خلال عام 2022<sup>(106)</sup>.

كما ناقش السعوديون مرارًا إمكانية إنهاء سياستهم القائمة على أن يدفع جميع المشترين مقابل النفط السعودي بالدولار الأمريكي<sup>(107)</sup>، باعتبار أن هذه السياسة تدعم دور الدولار كعملة احتياطية للعالم، والتي بدورها تساعد في تعويض إنفاق العجز في الولايات المتحدة<sup>(108)</sup>، كما أنه يوفر للولايات المتحدة نفوذًا للعقوبات (غالبًا ما تعتمد العقوبات المالية الأمريكية على حقيقة أن معظم التحويلات المالية الكبيرة العابرة للحدود تستخدم الدولار، والتي تعبر النظام المالي الأمريكي لفترة وجيزة)<sup>(109)</sup>.

اعتبارًا من منتصف أبريل 2023، لم تتخذ إدارة بايدن أي خطوات لمعاينة المملكة العربية السعودية على قرار أوبك بلس<sup>(110)</sup>، حيث كان لدى الإدارة والكونغرس استجابة أكثر اعتدالًا لخفض الإنتاج المعلن في 3 أبريل 2023<sup>(111)</sup>. ومع ذلك، لا تزال واشنطن تتمتع بأمن قومي قوي، وسياسة خارجية، ومصالح اقتصادية في سياسات الرياض المتعلقة بإنتاج وتسعير النفط السعودي، وألوية الدولار، واستثمار عائدات النفط، وقد يؤدي تجديد الالتزامات السعودية وتعزيزها في هذه المجالات إلى دفع واشنطن إلى تقديم التزامات بشأن قضايا مهمة للسعوديين في المجالات الأخرى.

كما يمكن أن تتفق الحكومتان، كجزء من اتفاقية شراكة إستراتيجية محتملة، على صيغة تعاون حول سوق النفط العالمي، بحيث تكون مماثلة أو أكثر تقدمًا، لتلك المنصوص عليها في بيان جدة لعام 2022<sup>(112)</sup>، الذي أكد فيه البلدان على "التزامهما بسوق طاقة عالمي مستقر"، ورحبت الولايات المتحدة "بالالتزام السعودية بدعم توازن أسواق النفط العالمية، من أجل النمو الاقتصادي المستدام"، كما قرر البلدان "التشاور بانتظام بشأن أسواق الطاقة العالمية على المديين القريب والبعيد"، حيث يمكن لاتفاقية شراكة إستراتيجية تجسيد مثل هذا الالتزام التشاوري من خلال هيكل رسمي، مثل مجموعة عمل ثنائية رفيعة المستوى بشأن قضايا سوق الطاقة العالمية.

كما يمكن للسعودية أن تلتزم بمطالبة جميع المشترين بالدفع مقابل صادرات النفط السعودية بالدولار الأمريكي، كجزء من الاتفاقية، بالإضافة للالتزام بالحفاظ على مستوى الاستثمار في سندات الخزنة الأمريكية، على سبيل المثال، يمكن للمملكة أن تلتزم، مع مراعاة استثناءات لظروف استثنائية محددة، بالحفاظ على استثمار في سندات الخزنة الأمريكية بما يعادل الـ 119.7 مليار دولار التي احتفظت بها المملكة العربية السعودية في 31 ديسمبر 2022<sup>(113)</sup>، بالإضافة إلى تعديل التضخم منذ ذلك التاريخ.

## الطاقة النووية

105. ستيفن كالين، سمر سعيد، وديون نيسينبوم، "انغلاق العلاقات الأمريكية-السعودية، مدفوعة بالعداء بين بايدن ومحمد بن سلمان"، وول ستريت جورنال، 4 أكتوبر، 2022. <https://www.wsj.com/articles/u-s-saudi-relations-biden-mbs-animosity-11666623661>
106. وزارة الخزنة الأمريكية، "كبار الحائزين الأجانب لسندات الخزانة"، 15 مارس، 2023. <https://ticdata.treasury.gov/Publish/mfh.txt>
107. سمر سعيد وستيفن كالين، "الولايات المتحدة تفكر في قبول اليوان بدلًا من الدولار في مبيعات النفط للصين"، وول ستريت جورنال، 15 مارس، 2022. <https://www.wsj.com/articles/saudi-arabia-considers-accepting-yuan-instead-of-dollars-for-chinese-oil-sales-11647351541>؛ عبير أبو عمر ومانوس كراني، "المملكة العربية السعودية تعلن انفتاحها على تسوية التجارة بعملة أخرى"، بلونبيرغ، 17 يناير، 2023. <https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-01-17/saudi-arabia-open-to-talks-on-trade-in-currencies-besides-dollar>
108. سمر سعيد وستيفن كالين، "الولايات المتحدة تفكر في قبول اليوان بدلًا من الدولار في مبيعات النفط للصين"، وول ستريت جورنال، 15 مارس، 2022. <https://www.wsj.com/articles/saudi-arabia-considers-accepting-yuan-instead-of-dollars-for-chinese-oil-sales-11647351541>
109. أوردي ف. كيتري، قانون الحرب: القانون كسلاح حرب (أوكسفورد: مطبعة جامعة أوكسفورد، 2016)، صفحة 119.
110. إم جي لي وكيفن ليبتاك، "هناك حدود للصبر الذي يمكن أن يتحلى به المرء" يبدو أن بايدن تراجع عن تعهده بمعاينة السعودية"، سي إن إن، 3 فبراير، 2023. <https://www.cnn.com/2023/02/03/politics/joe-biden-saudi-arabia-opec/index.html>؛ ميشيل تو، محمد توفيق، وأنا كوبان، "ارتفاع أسعار النفط بعد إعلان منتجي أوبك+ تخفيضات مفاجئة"، سي إن إن، 3 أبريل، 2023. <https://www.cnn.com/2023/04/02/business/opec-production-cuts/index.html>
111. بين ويرشكول، "رد فعل أمريكي صامت على خفض إنتاج النفط للمرة الثانية من قبل أوبك"، ياهو فايننس، 3 أبريل، 2023. <https://finance.yahoo.com/news/washington-gives-a-more-muted-reaction-to-a-second-opec-oil-production-cut-185852028.html>
112. البيت الأبيض، "بيان جدة: بيان مشترك بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية"، 15 يوليو، 2022. <https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/07/15/the-jeddah-communicate-a-joint-statement-between-the-united-states-of-america-and-the-kingdom-of-saudi-arabia>
113. وزارة الخزنة الأمريكية، "كبار الحائزين الأجانب لسندات الخزانة"، 15 مارس، 2023. <https://ticdata.treasury.gov/Publish/mfh.txt>



اعتباراً من ديسمبر 2022، كان لدى الولايات المتحدة "123" اتفاقية تعاون نووي تحكم التعاون مع 47 دولة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتايوان<sup>(128)</sup>. بالإضافة إلى العديد من التزامات حظر الانتشار التي تتطلبها المادة 123 نفسها، فإن اثنتين من الاتفاقيات (تايوان والإمارات العربية المتحدة) تتضمنان التزاماً قانونياً آخر، من قبل الدولة المستفيدة، بالتخلي عن تخصيب وإعادة معالجة أي مواد نووية (سواء كان المصدر الولايات المتحدة أم غيرها)<sup>(129)</sup>. يمكن استخدام التخصيب لإنتاج وقود للمفاعلات النووية، ويمكن أن ينتج التخصيب وإعادة المعالجة يورانيوم عالي التخصيب أو بلوتونيوم منفصلاً، للأسلحة النووية. غالباً ما يشار إلى الالتزام الإضافي بالتخلي عن التخصيب وإعادة المعالجة على أنه "المعيار الذهبي" لحظر الانتشار<sup>(130)</sup>.

وقد توقفت المفاوضات الأمريكية السعودية بشأن اتفاقية 123، بسبب رفض السعودية للغة "المعيار الذهبي" المشابهة للاتفاقية الأمريكية الإماراتية<sup>(131)</sup>. لاحظ السعوديون أنه بينما كانت الولايات المتحدة تشترط التعاون النووي بين الولايات المتحدة والسعودية بالالتزام بالتخلي عن التخصيب وإعادة المعالجة، لم يتم الإيرانيون بتخصيب اليورانيوم فحسب، بل أيضاً فعلوا ذلك عند مستويات قريبة من الأسلحة<sup>(132)</sup> وبطريقة لا تتماشى مع أي احتياجات إيرانية من الطاقة النووية المدنية (مفاعل إيران النووي الوحيد - في بوشهر - لا يتطلب تخصيباً إيرانياً لأن وقوده النووي يتم توفيره من قبل روسيا)<sup>(133)</sup>. فبينما وضعت خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015 (JCPOA) قيوداً على أنشطة التخصيب الإيرانية<sup>(134)</sup>، فقد تخلت عن المطلب الدولي السابق بأن توقف إيران "جميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة"<sup>(135)</sup>. كما أن قيود JCPOA تنتهي صلاحيتها بعد عدد محدد من السنوات<sup>(136)</sup>، الأمر الذي قد يضيف الشرعية على تطوير إيران لقدرات التخصيب التي يمكنها تزويد ترسانة نووية بالوقود.

هناك عقبة أخرى أمام اتفاقية 123 بين الولايات المتحدة والسعودية، وهي الإصرار الأمريكي على أن تكمل المملكة اتفاقها من خلال الدخول في بروتوكول إضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية<sup>(137)</sup>، يمنح الوكالة الدولية للطاقة الذرية سلطات تفتيش إضافية. دخلت مئة وأربعون دولة، بالإضافة إلى 27 دولة عضو في الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (يورأتوم)، في اتفاقيات بروتوكول إضافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية<sup>(138)</sup>، كما دخلت الإمارات في مثل هذا البروتوكول الإضافي بالتزامن مع اتفاقية الولايات المتحدة الأمريكية رقم 123<sup>(139)</sup>. وعلى أرض الواقع، لم تتفاوض الولايات المتحدة، في السنوات الأخيرة، على أي اتفاقية "123" مع الدول التي لم تدخل في بروتوكول إضافي<sup>(140)</sup>.

دعم الكونغرس سياسة منع انتشار الأسلحة التي تتبعها السلطة التنفيذية تجاه المملكة العربية السعودية، بما في ذلك استكمال اتفاقية 123 بـ "المعيار الذهبي" والبروتوكول الإضافي. كما يحظر قانون الاعتمادات الموحدة للسنة المالية 2023 (والعديد من سابقاته) استخدام الأموال المخصصة لدعم بنك التصدير والاستيراد للصادرات النووية إلى السعودية، ما لم يكن لدى المملكة اتفاقية 123 "سارية المفعول"، وما لم "تلتزم بالتخلي عن تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته على أراضيها بموجب هذا الاتفاق"، وما لم توقع وتنفذ بروتوكولاً إضافياً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية<sup>(141)</sup>.

128. "123" اتفاقية للتعاون السلمي"، الإدارة الوطنية للأمن النووي، 7 ديسمبر، 2022.

<https://www.energy.gov/nnsa/123-agreements-peaceful-cooperation>

129. لمحة سريعة عن قانون الطاقة الذرية الأمريكي، القسم 123، "جمعية الحد من التسليح، أبريل 2019.

<https://www.armscontrol.org/factsheets/AEASection123>

روبرت أينهورن، "المفاوضات النووية المدنية الأمريكية-السعودية: إيجاد حل وسط عملي"، ذا بوليتين، 12 يناير، 2018.

<https://thebulletin.org/2018/01/us-saudi-civil-nuclear-negotiations-finding-a-practical-compromise>

130. بول ك. كير وماري بيث د. نيكيتين، "التعاون النووي مع الدول الأخرى: كتاب تمهيدي"، خدمة أبحاث الكونغرس، 17 نوفمبر، 2022.

<https://csreports.congress.gov/product/pdf/RS/RS22937>

131. "التعاون النووي السعودي-الأمريكي: توقف التقدم بسبب شروط منع الانتشار، وإدارة الوكالة للمفاوضات غير واضحة"، مكتب المساءلة في الحكومة الأمريكية، 4 مايو،

<https://www.gao.gov/products/gao-20-343>

2020. لورنس نورمان، "وكالة الأمم المتحدة تؤكد أن إيران تنتج اليورانيوم المخصب بدرجة مقارنة لمستوى التسليح" وول ستريت جورنال، 28 فبراير، 2023.

<https://www.wsj.com/articles/u-n-agency-confirms-iran-produced-enriched-uranium-close-to-weapons-grade-7ccd4069>

133. بول ك. كير، "البرنامج النووي الإيراني: المكانة"، خدمة أبحاث الكونغرس، 20 ديسمبر، 2019.

<https://csreports.congress.gov/product/pdf/RL/RL34544>

134. خطة العمل الشاملة المشتركة، فيينا، 17 يوليو، 2015.

<https://2009-2017.state.gov/documents/organization/245317.pdf>

135. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار 1737، 27 ديسمبر، 2006.

[https://www.iaea.org/sites/default/files/uncsc\\_res1737-2006.pdf](https://www.iaea.org/sites/default/files/uncsc_res1737-2006.pdf)

136. "شروحات: تحديد أوقات الغياب الأساسية في الصفقة النووية"، معهد الولايات المتحدة للسلام، 11 يناير، 2023.

<https://iranprimer.usip.org/blog/2023/jan/11/explainer-timing-key-sunsets-nuclear-deal>

137. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار 1737، 27 ديسمبر، 2006.

[https://www.iaea.org/sites/default/files/uncsc\\_res1737-2006.pdf](https://www.iaea.org/sites/default/files/uncsc_res1737-2006.pdf)

138. "بروتوكول إضافي"، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تم الوصول إليه في 27 أبريل، 2023. <https://www.iaea.org/topics/additional-protocol>

139. مكتب طباعة حكومة الولايات المتحدة، "مبادرة التعاون بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة"، 21 مايو، 2009. <https://www.govinfo.gov/content/pkg/CDOC-111hdoc43/pdf/CDOC-111hdoc43.pdf>

العربية المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية"، 19 يناير، 2011. <https://www.iaea.org/sites/default/files/publications/documents/infircs/2003/infirc622a1.pdf>

140. "لمحة سريعة عن قانون الطاقة الذرية الأمريكي، القسم 123"، جمعية الحد من التسليح، أبريل 2019.

<https://www.armscontrol.org/factsheets/AEASection123>

141. قانون الاعتمادات الموحدة، 2023، المنشور ل. 117-328. <https://www.congress.gov/117/bills/hr2617/BILLS-117hr2617enr.pdf>

أعرب كل من الكونغرس ومسؤولي السلطة التنفيذية مراراً وتكراراً عن قلقهم من أن البرنامج النووي السعودي قد يكون يهدف جزئياً إلى تحول المملكة إلى وضع يسمح لها بتطوير أسلحة نووية<sup>(142)</sup>. ورغم أن السعودية طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي بموجبها تلتزم قانوناً "بعدم تصنيع أو الحصول على أسلحة نووية بأي طريقة أخرى"<sup>(143)</sup>، فقد صرح العديد من كبار المسؤولين السعوديين، بمن فيهم ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان، أنه إذا حصلت إيران على قنبلة نووية، فإن المملكة ستحذو حذوها. على سبيل المثال، في مارس 2018، قال ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان: "السعودية لا تريد امتلاك أي قنبلة نووية، ولكن دون شك إذا طورت إيران قنبلة نووية، فسوف نحذو حذوها في أقرب وقت ممكن"<sup>(144)</sup>. علاوة على ذلك، زعمت تقارير صحافية منذ عقدين أن السعودية مولت برنامج الأسلحة النووية الباكستاني، وأن باكستان قد تكون مستعدة لنقل الأسلحة والتكنولوجيا النووية إذا طلب السعوديون ذلك<sup>(145)</sup>.

في السنوات الأخيرة، عززت السعودية من تعاونها النووي مع الصين، مما أدى جزئياً، حسب ما ورد، إلى الإحباط من الشروط والأحكام الصارمة لواشنطن<sup>(146)</sup>. كما وقعت الرياض وبكين، حسب ما ورد، ثلاث اتفاقيات على الأقل تتناول التعاون النووي المدني<sup>(147)</sup>. كما يعمل البلدان بصورة فعالة على رسم خرائط للودائع السعودية غير المستغلة من خام اليورانيوم القابل للتعيين<sup>(148)</sup>. وبينما وصفت بعض التقارير الصحافية الرواسب بأنها "قد تكون شاسعة"<sup>(149)</sup>، كما وصف منشور مشترك صادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووكالة الطاقة النووية، في 3 أبريل/نيسان 2023، البحث السعودي بأنه حتى الآن يعثر على رواسب من شأنها أن تكون "غير اقتصادية للغاية" للتعيين<sup>(150)</sup>.

142. إدوارد وونغ، فيفيان نيريم، وكيت كيلبي، "نظرة داخل السعي السعودي الدولي تجاه الحصول على قوة نووية"، نيويورك تايمز، 1 أبريل، 2023. <https://www.nytimes.com/2023/04/01/us/politics/saudi-arabia-nuclear-biden-administration.html>؛ مارك مازيتي، ديفيد إي. سانغر، وويليام ج. برود، "الولايات المتحدة تدرس إمكانية أن يؤدي البرنامج النووي السعودي إلى جهود صنع قنبلة"، نيويورك تايمز، 5 أغسطس، 2020. <https://www.nytimes.com/2020/08/05/us/politics/us-examines-saudi-nuclear-program.html>؛ وارين ب. ستروبل، مايكل ر. غوردون، وفيليسيا شوارتز، "السعودية توسع برنامجها النووي بمساعدة الصين" وول ستريت جورنال، 4 أغسطس، 2020. <https://www.wsj.com/articles/saudi-arabia-with-chinas-help-expands-its-nuclear-program-11596575671>؛ "التعاون النووي السعودي-الأمريكي: توقف التقدم بسبب شروط منع الانتشار، وإدارة الوكالة للمفاوضات غير واضحة"، مكتب المساءلة في الحكومة الأمريكية، 4 مايو، 2020. <https://www.gao.gov/products/gao-20-343>؛ "معاهدة وقف انتشار الأسلحة النووية، لندن، موسكو، واشنطن، 1 يوليو، 1968. <https://treaties.unoda.org/t/npt>؛ لورا سميث-سبارك وخوشبو شاه، "هل تسعى السعودية لامتلاك أسلحة نووية من باكستان"، سي إن إن، 19 مايو، 2015. <https://www.cnn.com/2015/05/19/world/saudi-pakistan-nuclear-report/index.html>؛ مارك مازيتي، ديفيد إي. سانغر، وويليام ج. برود، "الولايات المتحدة تدرس إمكانية أن يؤدي البرنامج النووي السعودي إلى جهود صنع قنبلة"، نيويورك تايمز، 5 أغسطس، 2020. <https://www.nytimes.com/2020/08/05/us/politics/us-examines-saudi-nuclear-program.html>؛ مارك أوربان، "أسلحة نووية سعودية" تحت الطلب من باكستان"، بي بي سي (المملكة المتحدة)، 6 نوفمبر، 2013. <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-24823846>؛ إدوارد وونغ، فيفيان نيريم، وكيت كيلبي، "نظرة داخل السعي السعودي الدولي تجاه الحصول على قوة نووية"، نيويورك تايمز، 1 أبريل، 2023. <https://www.nytimes.com/2023/04/01/us/politics/saudi-arabia-nuclear-biden-administration.html>؛ توم بورتز، "ولي العهد السعودي يخطط للحصول على أسرار نووية أمريكية عبر ملاعبة البيت الأبيض، روسيا، والصين ضد بعضهم البعض، وفقاً للتقرير"، بيزنس إنسايدر، 15 مارس، 2023. <https://www.businessinsider.com/mohammed-bin-salman-playing-us-secure-nuclear-technology-saudi-report-2023-3>؛ موردي تشازيزا، "البرنامج النووي السعودي والصين"، معهد الشرق الأوسط، 18 أغسطس، 2020. <https://www.mei.edu/publications/saudi-arabias-nuclear-program-and-china>؛ وارين ب. ستروبل، مايكل ر. غوردون، وفيليسيا شوارتز، "السعودية توسع برنامجها النووي بمساعدة الصين"، وول ستريت جورنال، 4 أغسطس، 2020. <https://www.wsj.com/articles/saudi-arabia-with-chinas-help-expands-its-nuclear-program-11596575671>؛ إدوارد وونغ، فيفيان نيريم، وكيت كيلبي، "نظرة داخل السعي السعودي الدولي تجاه الحصول على قوة نووية"، سي إن إن سي، 1 أبريل، 2023. <https://www.nytimes.com/2023/04/01/us/politics/saudi-arabia-nuclear-biden-administration.html>؛ "سي إن إن سي والمملكة العربية السعودية تتعاونان في استخراج اليورانيوم من مياه البحر"، هيئة الطاقة الذرية الصينية، 31 يوليو، 2017. <http://www.caea.gov.cn/english/n6759361/n6759363/c6794014/content.html>؛ إدوارد وونغ، فيفيان نيريم، وكيت كيلبي، "نظرة داخل السعي السعودي الدولي تجاه الحصول على قوة نووية"، نيويورك تايمز، 1 أبريل، 2023. <https://www.nytimes.com/2023/04/01/us/politics/saudi-arabia-nuclear-biden-administration.html>؛ جوناثان تايرون، "سعي السعودية لأن تصبح لاعباً نووياً أصبح قريباً"، بلومبيرغ نيوز، 5 أبريل، 2023. <https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-04-05/saudi-quest-to-become-a-nuclear-player-is-coming-up-short?ref=3OIZCXOE#xj4y7vzkg>؛ "اليورانيوم 2022: الموارد، الإنتاج، والطلب"، 20 فبراير، 2023. [https://www.oecd-neo.org/upload/docs/application/pdf/2023-04/7634\\_uranium\\_-\\_resources\\_production\\_and\\_demand\\_2022.pdf](https://www.oecd-neo.org/upload/docs/application/pdf/2023-04/7634_uranium_-_resources_production_and_demand_2022.pdf)

وبشكل منفصل، زودت الصين الرياض بتكنولوجيا بدأ السعوديون استخدامها مؤخرًا لبناء صواريخ باليستية، وهو نظام إيصال نموذجي للأسلحة النووية<sup>(151)</sup>. كما توفرت أيضًا تقارير غير مؤكدة<sup>(152)</sup> تفيد بأن الصين ساعدت السعوديين في بناء منشأة طحن لاستخراج اليورانيوم المخصب من خام اليورانيوم.

ومن جهتها، أبدت الحكومة السعودية اهتمامًا قويًا بتعدين وطحن خام اليورانيوم للاستخدام المحلي والتصدير. وفي يناير 2023، أكد وزير الطاقة السعودي مجددًا رغبة المملكة في استخدام موارد اليورانيوم المحلية لإنتاج يورانيوم منخفض التخصيب كوقود نووي<sup>(153)</sup>، حيث يمكن لتعدين اليورانيوم أن يسهل برنامج القنبلة النووية السعودي<sup>(154)</sup> ويزود البلاد بعائدات التصدير.

لا تحنكر الولايات المتحدة تكنولوجيا المفاعلات النووية، حيث إن دولًا أخرى، بما في ذلك الصين وروسيا، قادرة على تقديم مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات النووية المدنية، ومن غير المرجح أن تطالب بالتزامات منع انتشار الأسلحة الصارمة مثل تلك الواردة في اتفاقيات 123، ناهيك عن الإصرار على تخلي السعوديين عن التخصيب وإعادة المعالجة<sup>(155)</sup>.

من شبه المؤكد أن اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الأمريكية-السعودية ستعالج القضايا التالية المتعلقة بالمجال النووي: اتفاقية 123، "المعيار الذهبي" أو نيز مماثل للتخصيب وإعادة المعالجة، بروتوكول الكميات الهامة، بروتوكول الإضافي، وصادرات اليورانيوم. التحليل أدناه يعالجها جميعها.

من الناحية القانونية، لا يمكن للولايات المتحدة الانخراط في تعاون نووي كبير مع السعودية، بما في ذلك تصدير مكونات المفاعلات النووية، دون تلبية متطلبات المادة 123 من قانون الطاقة الذرية. في الممارسة العملية، هذا يعني أنه على البلدين التفاوض على اتفاقية تحتوي على العناصر المنصوص عليها في القسم 123.

ولطالما أصرت الحكومة الأمريكية على أن تتفق الاتفاقية الأمريكية-السعودية للتعاون النووي، مع متطلبات منع الانتشار القياسية الواردة في المادة 123 من قانون الطاقة الذرية، وتشمل كذلك "المعيار الذهبي" للتخلي عن التخصيب وإعادة المعالجة الذي أضيف إلى الاتفاقية الأمريكية-الإماراتية<sup>(156)</sup>.

ونظرًا لأن "المعيار الذهبي" غير مطلوب في القسم 123<sup>(157)</sup>، فإن إدراجه يعتبر أمرًا أكثر مرونة من المنظور القانوني، حيث حدد روبرت أينهورن، الذي شغل مناصب رفيعة في مجال حظر الانتشار النووي خلال إدارتي كلينتون وأوباما، ما أسماه "تسوية تخدم مصالح الولايات المتحدة، بما في ذلك أهدافها المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية، دون تقويض قدرة المملكة على تلبية الاحتياجات العملية لبرنامج الطاقة النووية المدنية"<sup>(158)</sup>. ولكن من غير الواضح ما إذا كان اقتراح أينهورن لعام 2018 يمثل وجهة نظره الحالية، حيث تشمل أهم النقاط في التسوية موافقة المملكة على "المعيار الذهبي" للسنوات الـ15 الأولى من اتفاقية 123، وبعد ذلك يمكن للولايات المتحدة الموافقة على التخصيب السعودي وإعادة المعالجة على أساس كل حالة على حدة.

كما يصف أينهورن اقتراح التسوية بأنه "يخدم أهداف الولايات المتحدة لمنع انتشار الأسلحة النووية دون إغلاق الباب تمامًا أمام [التخصيب السعودي وإعادة المعالجة] إذا طورت المملكة، في وقت ما في المستقبل، حاجة عملية حقيقية لمتابعة مثل هذه القدرة لبرنامجها النووي المدني". ويدافع أينهورن عن انحرافه عن "المعيار الذهبي" على أساس أنه بما أنه "في حالة المملكة العربية السعودية، فإن المعيار الذهبي غير قابل للتحقيق بشكل واقعي"، فإن "الخيار الحقيقي" للولايات المتحدة هو بين التسوية وعدم وجود اتفاق 123 مع السعودية. وعدم وجود اتفاقية "يمكن أن ينتج عنه خسارة صافية لمنع انتشار الأسلحة النووية" لأن السعوديين سيشترون ببساطة من الصينيين أو الروس أو غيرهم من "الموردين النوويين الأقل التزامًا بشروط صارمة لمنع الانتشار"<sup>(159)</sup>.

151. موردخاي تشازيزا، "البرنامج النووي السعودي والصين"، معهد الشرق الأوسط، 18 أغسطس، 2020. <https://www.mei.edu/publications/saudi-arabias-nuclear-program-and-china>؛ زاكري كوهين، "تظهر المعلومات الأمريكية وصور الأقمار الصناعية أن السعودية تقوم ببناء صواريخ باليستية خاصة بها بمساعدة الصين"، سي إن إن، 23 ديسمبر، 2021.

<https://www.cnn.com/2021/12/23/politics/saudi-ballistic-missiles-china/index.html>

152. إدوارد وونغ، فيفيان نيريم، وكيت كيلبي، "نظرة داخل السعي السعودي الدولي تجاه الحصول على قوة نووية"، نيويورك تايمز، 1 أبريل، 2023. <https://www.nytimes.com/2023/04/01/us/politics/saudi-arabia-nuclear-biden-administration.html>؛ وارين ب. ستروبل، مايكل ر. غوردون، وفيليسيا شوارتز، "السعودية توسع برنامجها النووي بمساعدة الصين"، وول ستريت جورنال، 4 أغسطس، 2020.

<https://www.wsj.com/articles/saudi-arabia-with-chinas-help-expands-its-nuclear-program-11596575671>

153. كريستوفر م. بلانشارد وبول ك. كير، "أفاق التعاون الأمريكي-السعودي في مجال الطاقة النووية"، خدمة أبحاث الكونغرس، 2 فبراير، 2023.

<https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF10799>

154. إيما غراهام-هاريسون، ستيفاني كيرشغسنر، وجوليان بورجر، "تسريبات: السعودية قد تمتلك ما يكفي من خام اليورانيوم لإنتاج وقود نووي"، ذا غارديان (المملكة المتحدة)، 17 سبتمبر، 2020.

<https://www.theguardian.com/world/2020/sep/17/revealed-saudi-arabia-may-have-enough-uranium-ore-to-produce-nuclear-fuel>

155. روبرت أينهورن، "المفاوضات النووية المدنية الأمريكية-السعودية: إيجاد حل وسط عملي"، ذا بوليتين، 12 يناير، 2018.

<https://thebulletin.org/2018/01/us-saudi-civil-nuclear-negotiations-finding-a-practical-compromise>

156. "التعاون النووي الأمريكي-السعودي: توقف التقدم بسبب شروط منع الانتشار، وإدارة الوكالة للمفاوضات غير واضحة"، مكتب المساءلة في الحكومة الأمريكية، 4 مايو، 2020. <https://www.gao.gov/products/gao-20-343>

157. بول ك. كير وماري بيت د. نيكيتين، "التعاون النووي مع الدول الأخرى: كتاب تمهيدي"، خدمة أبحاث الكونغرس، 17 نوفمبر، 2022.

<https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RS/RS22937>

158. وبرت أينهورن، "المفاوضات النووية المدنية الأمريكية-السعودية: إيجاد حل وسط عملي"، ذا بوليتين، 12 يناير، 2018.

159. المرجع السابق.

من المهم ملاحظة أن أي انحراف أمريكي سعودي عن "المعيار الذهبي"، سيحمل تداعيات على اتفاقية 123 القائمة بالفعل بين الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة، حيث إن الولايات المتحدة التزمت تجاه الإمارات بأنه إذا أبرمت واشنطن اتفاقية 123 مع "أي دولة أخرى غير حائزة على الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" تحتوي على شروط أقل تقييداً، فإن الولايات المتحدة، إذا طلبت الإمارات ذلك، سوف "تتفاوض" مع دولة الإمارات "فيما يتعلق بإمكانية تعديل" الاتفاقية الإماراتية لتناسب مع شروط الاتفاقية الأقل تقييداً<sup>(160)</sup>. وبالتالي، إذا أذعنّت الولايات المتحدة للمملكة العربية السعودية، فمن المحتمل أن تتعرض لضغط كبير من الإمارات لإعادة التفاوض على الاتفاقية معها لتناسب مع الشروط السعودية.

وما يجعل الأمور أكثر تعقيداً، أنه إذا أضعفت الولايات المتحدة معايير حظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، وواصلت السعودية التصويب وإعادة المعالجة بموافقة أمريكية، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى مطالبة حلفاء أمريكيين آخرين في المنطقة (مثل مصر والأردن) بنفس القدرات والمعاملة. وهذا يعني أن هذه الدول يمكن أن تقترب من الناحية الفنية من الأسلحة النووية، وأن الولايات المتحدة فتحت الباب لذلك من خلال تخفيف معايير منع الانتشار الخاصة بها، للسعوديين.

ومن جهة أخرى، إذا قامت روسيا أو الصين أو أي طرف آخر بتوفير تكنولوجيا التصويب وإعادة المعالجة للسعوديين، فيمكن للولايات المتحدة أن تسعى لمواجهة هذه التطورات في مجموعة موردي المواد النووية (NSG)، وهو نظام غير ملزم للرقابة على الصادرات يلزم الأعضاء بتطبيق معايير عدم الانتشار، بما في ذلك البروتوكول الإضافي لعمليات النقل من هذا النوع<sup>(161)</sup>. كما يمكن لواشنطن أيضاً استخدام الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية خارج مجموعة موردي المواد النووية، لمحاولة الضغط على الرياض لعكس مسارها.

كما أبرم السعوديون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية نسخة قديمة من بروتوكول الكميات المهمة، والذي يعفي السعوديين من بعض الالتزامات المتعلقة بعمليات تفتيش ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الواردة في اتفاقية الضمانات الشاملة السعودية (CSA) مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية<sup>(162)</sup>. من أجل تعظيم قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مراقبة البرنامج النووي السعودي، من المرجح أن تصر حكومة الولايات المتحدة على أن يقوم السعوديون بإلغاء بروتوكول الكميات الصغيرة، والموافقة بدلاً من ذلك على الترتيبات الفرعية والتدابير الأخرى. وهذا سيكون متسقاً مع الممارسات المعتادة بين الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا سيما تلك التي تطور محطات الطاقة النووية وغيرها من المنشآت النووية الرئيسية<sup>(163)</sup>.

البروتوكول الإضافي هو اتفاق صممه الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستكمال اتفاقية الضمانات الشاملة الخاصة بها، من خلال منح مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وصولاً أكبر إلى المواقع والمعلومات المتعلقة بالبرنامج النووي لبلد ما<sup>(164)</sup>. وبينما يُطلب من الدول الأعضاء في معاهدة حظر الانتشار النووي الدخول في اتفاقية ضمان شامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن البروتوكول الإضافي يعتبر طوعياً. ومع ذلك، دخلت 140 دولة (بالإضافة إلى 27 دولة عضو في بورتو موم) في بروتوكولات إضافية<sup>(165)</sup> ولم تتفاوض الولايات المتحدة على أي اتفاقية 123 في السنوات الأخيرة مع الدول التي لم تدخل في بروتوكول إضافي<sup>(166)</sup>. وبالنظر إلى المخاوف الأمريكية حول الاهتمام السعودي المحتمل ببرنامج أسلحة نووية، يبدو من المؤكد أن واشنطن ستواصل الإصرار على اشتراط اتفاقية 123 أمريكية-سعودية بشأن دخول السعودية في بروتوكول إضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن جهتهم، أعرب المسؤولون السعوديون مراراً وتكراراً عن اهتمامهم بجني عائدات التصدير من خام اليورانيوم غير المُعدن. وفي حين أن تعدين اليورانيوم يمكن أن يزود المملكة بالوقود لمفاعلاتها الخاصة وبعائدات التصدير، إلا أنه يمكن أن يغذي أيضاً برنامج تخصيب لبرنامج قنبلة نووية سعودي. وكجزء من صفقة شاملة بشأن القضايا النووية، من المفترض أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة السعوديين في تعدين خام اليورانيوم وتصديره في حالته غير المعالجة.

وقد يكون اليورانيوم المخصب أكثر تعقيداً، حيث تسمى الخطوة الأولى في معالجة خام اليورانيوم المستخرج بـ "الطحن"، والذي يحول خام اليورانيوم إلى مادة تسمى اليورانيوم المخصب<sup>(167)</sup>. يتم شحن معظم اليورانيوم على شكل يورانيوم مخصب لأنه أكثر فعالية من حيث التكلفة من نقل الخام غير المطحون<sup>(168)</sup>. كما يسعى الناشرون المحتملون عادةً إلى الحصول على اليورانيوم المخصب بدلاً من الخام غير المطحون.

160. مكتب طباعة حكومة الولايات المتحدة، "مبادرة التعاون بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة"، 21 مايو، 2009.

<https://www.govinfo.gov/content/pkg/CDOC-111hdoc43/pdf/CDOC-111hdoc43.pdf>

161. الوكالة الدولية للطاقة الذرية، "رسالة واردة من البعثة الدائمة لكازاخستان لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إرشادات بعض الدول الأعضاء لتصدير المواد النووية، المعدات والتكنولوجيا"، 18 أكتوبر، 2019. <https://www.iaea.org/sites/default/files/publications/documents/infircs/1978/infirc254r14p1.pdf>

162. مارك هيبز، "ضمانات للمملكة العربية السعودية"، مؤسسة كارينغي للسلام، 27 نوفمبر، 2018. <https://carnegieendowment.org/2018/11/27/safeguards-for-saudi-arabia-pub-77787>؛ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، "اتفاقية بين المملكة العربية السعودية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات المتعلقة بمعاهدة وقف انتشار الأسلحة النووية"، 18 أكتوبر، 2019.

<https://www.iaea.org/sites/default/files/publications/documents/infircs/2009/infirc746.pdf>

163. مارك هيبز، "ضمانات للمملكة العربية السعودية"، مؤسسة كارينغي للسلام، 27 نوفمبر، 2018.

<https://carnegieendowment.org/2018/11/27/safeguards-for-saudi-arabia-pub-77787>

164. الوكالة الدولية للطاقة الذرية، "بروتوكول إضافي"، تم الوصول إليه في 27 أبريل، 2023.

<https://www.iaea.org/topics/additional-protocol>

165. المرجع السابق.

166. "لمحة سريعة عن قانون الطاقة الذرية الأمريكي، القسم 123"، جمعية الحد من التسليح، أبريل 2019.

<https://www.armscontrol.org/factsheets/AEASection123>

167. "اليورانيوم المخصب"، هيئة التنظيم النووي الأمريكية، 27 يوليو، 2018.

<https://www.nrc.gov/reading-rm/basic-ref/glossary/yellowcake.html>

168. نيكول جاويرث، "ضمان ممر آمن للمواد الطبيعية الحيوية للصناعة النووية"، الوكالة الدولية للطاقة النووية، 27 يوليو، 2018.

<https://www.iaea.org/newscenter/news/ensuring-safe-and-secure-passage-for-the-nuclear-industrys-vital-natural-resource#:~:text=Most%20uranium%20is%20shipped%20as,it%20still%20requires%20safe%20handling>

تُعرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية 10 أطنان متريّة من اليورانيوم المخصب بأنها "كمية كبيرة" تكفي لتزويد قنبلة واحدة بالوقود إذا تم تحويل اليورانيوم المخصب إلى يورانيوم عالي التخصيب. كلما زادت كمية اليورانيوم المخصب التي ينتجها بلد ما، كان من الأسهل تحويل بعض اليورانيوم المخصب إلى برنامج أسلحة نووية.

في عام 2020، نفى المسؤولون السعوديون تقارير صحافية تزعم أن المملكة قامت، بمساعدة الصين، ببناء منشأة لطحن خام أكسيد اليورانيوم، حيث تطالب اتفاقية الضمانات الشاملة السعودية، الرياض بإعلان مثل هذه المنشأة للوكالة الدولية للطاقة الذرية<sup>(169)</sup>.

ومن الممكن أن تكون لدى الولايات المتحدة قابلية للموافقة على مساعدة السعوديين، كجزء من اتفاقية شاملة، في إنتاج وتصدير اليورانيوم المخصب، وإذا كان لدى المملكة بالفعل رواسب ضخمة غير مستغلة من خام اليورانيوم القابل للتعيين، فإن المساعدة الأمريكية في طحنه وتصديره يمكن أن تكون بمثابة حافز كبير.

## الإرهاب

لقد قطع التعاون الأمريكي-السعودي في مكافحة الإرهاب شوطاً طويلاً منذ هجمات 11 سبتمبر/ أيلول عام 2001. وفي أحدث تقاريرها السنوية حول الإرهاب، قدرت وزارة الخارجية أنه اعتباراً من عام 2021، "واصلت السعودية العمل عن كثب مع الولايات المتحدة والنظراء الدوليين، لنشر إستراتيجية مكافحة الإرهاب الشاملة والمزودة بموارد جيدة لتشمل التدابير الأمنية، واكتشاف التهديدات، والردع، وتدابير مكافحة تمويل الإرهاب، وجهود مكافحة التطرف"<sup>(170)</sup>.

يسرد التقرير العديد من البرامج التي تمولها السعودية وتنفذها الولايات المتحدة، وهي برامج مصممة لتحسين القدرات السعودية على مكافحة الإرهاب، وتشمل "التدريب على حماية مواقع البنية التحتية الحيوية مثل الموانئ البحرية، وأصول الطيران، والبنية التحتية للطاقة، ومحطات تحلية المياه، من التهديدات الإرهابية". كما تستضيف السعودية "مركز استهداف تمويل الإرهاب الذي يجمع الولايات المتحدة وشركاء الخليج لمواجهة الشبكات الجديدة والمتطورة وقيادة الجهود في مكافحة غسل الأموال وتدابير مكافحة تمويل الإرهاب"<sup>(171)</sup>. تعتبر هذه الإجراءات ذات قيمة خاصة من وجهة النظر الأمريكية، بالنظر إلى الدور القيادي الفريد للمملكة بين الدول العربية والدول ذات الأغلبية المسلمة.

وأكد بيان جدة الصادر في يوليو 2022 مركزية مكافحة الإرهاب في الشراكة الأمريكية-السعودية<sup>(172)</sup>، حيث تضمنت إشارات عديدة إلى أولويات مكافحة الإرهاب المشتركة بين البلدين، بما في ذلك:

- "الحاجة إلى دعم الحكومات في المنطقة في مواجهة التهديدات من الإرهابيين أو الجماعات التي تعمل بالوكالة المدعومة من قوى خارجية".
- "الحاجة إلى مزيد من ردع إيران... في دعمها الإرهاب من خلال وكتائها المسلحين".
- أهمية تمكين لبنان من "مقاومة تهديدات الجماعات المتطرفة العنيفة والإرهابية"، ومن سيطرة الحكومة اللبنانية على "جميع الأراضي اللبنانية" حتى لا يصبح لبنان "نقطة انطلاق للإرهابيين، أو لتدريب المخدرات أو الأنشطة الإجرامية الأخرى التي تهدد استقرار وأمن المنطقة".
- الحاجة إلى "معالجة التهديد الذي يشكله الإرهابيون المتمركزون في أفغانستان".
- "الالتزام المستمر بمكافحة تنظيمي القاعدة و داعش، ووقف تدفق المقاتلين الأجانب، والتصدي للدعاية المتطرفة العنيفة، ووقف تدفقات تمويل الإرهاب".
- "جهود مشتركة من خلال مركز تمويل الإرهاب" ومقره السعودية.
- الحاجة لاستمرار التحالف الدولي لهزيمة داعش، و"بذل جهود طويلة الأمد ومتعددة السنوات، لإعادة مقاتلي داعش المحتجزين وعشرات الآلاف من أفراد عائلات مقاتلي داعش من شمال شرق سوريا، إلى بلدانهم الأصلية"<sup>(173)</sup>.

قد يمثل التعبير عن الالتزام المستمر بهذه الجهود، وتعزيزها حيثما أمكن، سمة رئيسية لاتفاقية شراكة إستراتيجية جديدة، حيث إن هناك العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك.

إن رعاية إيران للإرهاب، ودعمها للقوى المزعزعة للاستقرار في جميع أنحاء المنطقة، تمثل تحديات مستمرة للمصالح الأمريكية، في الوقت الذي تحاول فيه واشنطن مواجهة العدوان الروسي في أوروبا، وقوة الصين المتنامية في المحيط الهادئ. وتعتبر رعاية طهران للإرهاب مصدر قلق رئيسي للرياض أيضاً، بالنظر إلى عدد المرات التي استهدفت فيها المصالح السعودية. هذا المنظور المشترك يخلق سبلا عديدة لتعميق التعاون.

169. كريستوفر م. بلانشارد ويول ك. كير، "أفاق التعاون الأمريكي-السعودي في مجال الطاقة النووية"، خدمة أبحاث الكونغرس، 2 فبراير، 2023.

<https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF10799>

170. وزارة الخارجية الأمريكية، "تقارير الدولة حول الإرهاب 2021: السعودية"، تم الوصول إليه في 27 أبريل، 2023.

<https://www.state.gov/reports/country-reports-on-terrorism-2021/saudi-arabia>

171. المرجع السابق.

172. البيت الأبيض، "بيان جدة: بيان مشترك بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية"، 15 يوليو، 2022.

<https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/07/15/the-jeddah-communicate-a-joint-statement-between-the-united-states-of-america-and-the-kingdom-of-saudi-arabia>

173. المرجع السابق.

وسلط تقرير وزارة الخارجية للمملكة العربية السعودية حول الإرهاب، الضوء على هجمات الحوثيين عبر الحدود، مشيرًا إلى أن هذه الهجمات "تجاوزت 400 في عام 2021، أي أكثر من ضعف عدد الهجمات في عام 2020"<sup>(174)</sup>. يمكن لاتفاقية شراكة إستراتيجية بين الولايات المتحدة والسعودية أن تعزز الجهود الدبلوماسية والاقتصادية والاستخباراتية المشتركة لمنع مثل هذه الهجمات في المستقبل. كما يمكن لاتفاقية جديدة أن تساعد في ضمان امتلاك السعودية لأقوى قدرات دفاعية جوية وصاروخية، لحماية مواطنيها إذا استهدفت إيران أو الحوثيون أو وكلاء إيران الآخرين المملكة.

كما أنه يجب على اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الأمريكية-السعودية البناء على مبادرات مكافحة الإرهاب الحالية المتعلقة بما يلي: مكافحة القاعدة وداعش، مواجهة وكلاء إيران، حماية البنية التحتية الحيوية، الكشف عن التهديدات وردعها، قطع تدفقات تمويل الإرهاب، وقف تدفق المقاتلين الأجانب، واعتراض شحنات الأسلحة غير المشروعة. ويجب أن يعزز أي اتفاق، التعاون الثنائي في مكافحة الدعاية والأيدولوجية المتطرفة العنيفة.

لمواجهة إيران على نطاق أوسع، يمكن أن تنص الاتفاقية أيضًا على أن تكمل واشنطن والرياض التعاون الحالي، لشن حرب اقتصادية مصممة لعزل إيران، وتقليل الإيرادات التي ترعى بها الإرهاب وتمول بها برنامجها النووي. على سبيل المثال، يمكن أن توافق الرياض على وضع الشركات الصينية الرئيسية، وغيرها من الشركات الدولية، أمام خيارين: التعامل مع المملكة العربية السعودية واقتصادها الذي يبلغ تريليون دولار<sup>(175)</sup>، أو التعامل مع إيران واقتصادها الأصغر بكثير والذي تبلغ قيمته 360 مليار دولار<sup>(176)</sup>.

## حقوق الإنسان

خفتت الحكومة السعودية بشكل كبير القيود المفروضة على حقوق المرأة، حيث رفعت المملكة الحظر الذي فرضته منذ فترة طويلة على قيادة المرأة للسيارات اعتبارًا من يونيو 2018، وعدلت قواعد ولاية الرجل التي تقيد استقلالية المرأة<sup>(177)</sup>.

ومع ذلك، فإن التوترات بين الولايات المتحدة والسعودية بشأن حقوق الإنسان لا تزال قائمة بشأن مقتل جمال خاشقجي، المواطن السعودي، المقيم الدائم في الولايات المتحدة، والكاتب في صحيفة واشنطن بوست<sup>(178)</sup>. قُتل خاشقجي على يد مواطنين سعوديين في عام 2018 خلال زيارة إلى القنصلية السعودية في إسطنبول<sup>(179)</sup>. أدى القتل إلى إلحاق ضرر كبير بمفاهيم الحكومة السعودية في الولايات المتحدة، وهو ضرر سيتطلب إصلاحه إجراءات إيجابية وملموسة، بالإضافة إلى مرور الوقت.

لكن المشكلة أعمق من قضية خاشقجي، حيث يدعو أعضاء الكونغرس بانتظام إلى تحسين ممارسات حقوق الإنسان في السعودية<sup>(180)</sup>. ووفقًا لتقرير صادر عن خدمة أبحاث الكونغرس في مارس/ آذار 2023، فإن "القيود الصارمة على حقوق الإنسان قد رافقت التغيير الاجتماعي الأخير"، و"يبدو أن قنوات السعوديين للتعبير عن المعارضة قد ضاقت إلى حد كبير منذ عام 2017"<sup>(181)</sup>. يتضمن تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2022 حول ممارسات حقوق الإنسان في المملكة قائمة "بمضايقات حقوق الإنسان المهمة"، بما في ذلك "تقارير حول الانتهاكات العديدة التي ارتكبتها أفراد قوات الأمن"، وتشمل: "القتل خارج نطاق القضاء، الاختفاء القسري، والتعذيب". كما يسلط التقرير الضوء على "القيود الجدية على حرية التعبير والإعلام، وعدم قدرة المواطنين على اختيار حكومتهم بشكل سلمي من خلال انتخابات حرة ونزيهة"<sup>(182)</sup>.

174. وزارة الخارجية الأمريكية، "تقارير الدولة حول الإرهاب 2021: السعودية"، تم الوصول إليه في 27 أبريل، 2023.

<https://www.state.gov/reports/country-reports-on-terrorism-2021/saudi-arabia>

175. سالم إي. اسعيد، "الناتج المحلي الإجمالي السعودي لعام 2022 يكسر الرقم القياسي، ويتجاوز تريليون دولار"، المونيتور، 10 مارس، 2023.

<https://www.al-monitor.com/originals/2023/03/saudi-arabias-2022-gdp-breaks-record-exceeds-1-trillion>

176. الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي) - جمهورية إيران الإسلامية، البنك الدولي، تم الوصول إليه في 27 أبريل، 2023. <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IR>

الدفاع عن الديمقراطية، 10 يناير، 2023.

177. كريستوفر م. بلانشارد، "المملكة العربية السعودية"، خدمة أبحاث الكونغرس، 10 مارس، 2023.

<https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF10822>

178. جوليان إي. بارنز وديفيد إي. سانغر، "تقرير أمريكي يحمل ولي العهد السعودي المسؤولية عن قتل خاشقجي"، نيويورك تايمز، 17 يوليو، 2021.

<https://www.nytimes.com/2021/02/26/us/politics/jamal-khashoggi-killing-cia-report.html>

179. المرجع السابق.

180. شاهد، على سبيل المثال، باتريشيا زينغلي، "أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي يتبنون استراتيجية جديدة لدفع المملكة العربية السعودية في مجال حقوق الإنسان"، رويترز، 15 مارس، 2023.

<https://www.reuters.com/world/middle-east/us-senators-adopt-new-strategy-push-saudi-arabia-human-rights-2023-03-15>

181. المرجع السابق.

182. وزارة الخارجية الأمريكية، "تقارير الدولة حول ممارسات حقوق الإنسان 2021: السعودية"، تم الوصول إليه في 27 أبريل، 2023.

<https://www.state.gov/reports/2022-country-reports-on-human-rights-practices/saudi-arabia>

تضع أحدث نسخة من تصنيف فريدم هاوس السنوي للحقوق السياسية والحريات المدنية في 210 دول ومناطق حول العالم، المملكة العربية السعودية في المرتبة 13 بين أسوأ الدول<sup>(183)</sup>، حيث منحها تصنيف "غير حرة" وكان تحصيلها درجة واحدة من 40 نقطة محتملة للحقوق السياسية، وسبع درجات من أصل 60 نقطة محتملة للحريات المدنية<sup>(184)</sup>.

لا شك أن إدارة بايدن ستجد أنه من الأسهل بكثير تقديم تنازلات للسعوديين في قضايا أخرى إذا عملت الحكومة السعودية على تحسين ممارساتها والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وإحدى الطرق التي قد تشير إلى التحسن تتمثل في إطلاق سراح السجناء السياسيين غير العنيفين. يسرد تقرير حقوق الإنسان الصادر عن وزارة الخارجية المنشقين والمنتقدين الذين "لم يعتقدوا [أفكاراً عنيفة] ولم يرتكبوا أعمال عنف"، ومع ذلك يتم احتجازهم بتهمة تتعلق بالأمن<sup>(185)</sup>، حيث قامت مجموعة من أعضاء مجلس النواب من الحزبين، بقيادة النائبين جيمي راسكين (ديمقراطي) ونانسي ميس (جمهورية من كارولينا الجنوبية)، في 27 مارس 2023، بتوجيه رسالة إلى ولي العهد، للفت الانتباه إلى محنة السعوديين المسجونين لمجرد نشرهم تغريدات تنتقد الحكومة السعودية<sup>(186)</sup>، حيث إن العفو عن مثل هؤلاء السجناء قد يشكل خطوة مفيدة.

تكن الطريقة الثانية للإشارة إلى التحسن في التغيير النهائي للممارسات السعودية التي تنتهك القانون السعودي والالتزامات الدولية الأساسية في مجال حقوق الإنسان، التي تعد السعودية طرفاً فيها. إحدى هذه الممارسات المدرجة في التقرير القطري لوزارة الخارجية لعام 2022 حول ممارسات حقوق الإنسان، هي الاستخدام المنتظم للتعذيب لانتزاع الاعترافات<sup>(187)</sup>.

الطريقة الثالثة للإشارة إلى التحسن هي أن تعلن المملكة وتنفذ، ربما بالشراكة مع الحكومة الأمريكية، آلية قوية لرصد وضمان امتثالها للمعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، وغيرها من الصكوك التي التزمت بها السعودية مثل: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة<sup>(188)</sup>، واتفاقية مناهضة التعذيب<sup>(189)</sup>، وإعلان مجلس التعاون الخليجي لحقوق الإنسان<sup>(190)</sup>، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(191)</sup>.

الطريقة الرابعة للإشارة إلى نهج أفضل في مجال حقوق الإنسان هي أن تنضم السعودية إلى معاهدات دولية إضافية لحقوق الإنسان، فهي في الوقت الحالي طرف في عدد قليل نسبياً من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ومن المعاهدات الواضحة والمهمة التي لم تنضم إليها المملكة العربية السعودية بعد المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، التي انضمت إليها 173 دولة أخرى بما في ذلك الولايات المتحدة والعديد من الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي<sup>(192)</sup>.

## بعض الأفكار النهائية

إذا قامت واشنطن بإهمال شركائها في الشرق الأوسط بدافع الرغبة في تقليص الالتزامات في المنطقة والتركيز في مكان آخر، فقد تجد الولايات المتحدة نفسها في وضع تضطر فيه إلى إرسال قوات إضافية إلى المنطقة في المستقبل، رداً على أحداث كان من الممكن تجنبها أو ردعها أو إدارتها.

183. "البلدان والأقاليم"، فريدم هاوس، تم الوصول إليه في 27 أبريل، 2023.

<https://freedomhouse.org/countries/freedom-world/scores>

184. المملكة العربية السعودية"، فريدم هاوس، تم الوصول إليه في أبريل 27، 2023.

<https://freedomhouse.org/country/saudi-arabia/freedom-world/2023>

185. وزارة الخارجية الأمريكية، "تقارير الدولة حول ممارسات حقوق الإنسان 2021: السعودية"، تم الوصول إليه في 27 أبريل، 2023.

<https://www.state.gov/reports/2022-country-reports-on-human-rights-practices/saudi-arabia>

186. جايبي راسكين ونانسي ميس، "رسالة إلى صاحب السمو الملكي محمد بن سلمان"، 27 مارس، 2023.

[https://raskin.house.gov/\\_cache/files/e/8/e8a2fda7-e486-4ef5-8dc4-682d342c1601/87311B84B2EA40F3C581F420D99AE388.2023-03-27-letter-to-hrh-mohammad-bin-salman-from-members-of-congress.pdf](https://raskin.house.gov/_cache/files/e/8/e8a2fda7-e486-4ef5-8dc4-682d342c1601/87311B84B2EA40F3C581F420D99AE388.2023-03-27-letter-to-hrh-mohammad-bin-salman-from-members-of-congress.pdf)

187. وزارة الخارجية الأمريكية، "تقارير الدولة حول ممارسات حقوق الإنسان 2021: السعودية"، تم الوصول إليه في 27 أبريل، 2023.

<https://www.state.gov/reports/2022-country-reports-on-human-rights-practices/saudi-arabia>

188. "قاعدة بيانات هيئة المعاهدات التابعة للأمم المتحدة: حالة التصديق على اتفاقية سيداو - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، تم الوصول إليه في 27 أبريل، 2023.

[https://tbinternet.ohchr.org/\\_layouts/15/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?Treaty=CEDAW&Lang=en](https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?Treaty=CEDAW&Lang=en)

189. اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، نيويورك، 10 ديسمبر، 1984.

190. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، "إعلان حقوق الإنسان في مجلس التعاون الخليجي"، 9 ديسمبر، 2014.

<https://www.gcc-sg.org/en-us/CognitiveSources/DigitalLibrary/Lists/DigitalLibrary/Human%20Rights/1453192982.pdf>

191. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليس معاهدة، ولم يتم التوقيع عليه أو التصديق عليه من قبل الدول. وبدلاً من ذلك، تم تبنيه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 كقرار، وامتنعت السعودية عن التصويت على تبني القرار. ومع ذلك انضمت السعودية عام 2020، للولايات المتحدة وعشرات الدول الأخرى في الأمم المتحدة، لـ"إعادة الالتزام" بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، "بيان مشترك حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، 10 ديسمبر، 2020.

<https://usun.usmission.gov/joint-statement-on-the-universal-declaration-of-human-rights>

192. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، نيويورك، 16 ديسمبر، 1966.

[https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?chapter=4&clang=en&mtmsg\\_no=IV-4&src=IND](https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?chapter=4&clang=en&mtmsg_no=IV-4&src=IND)

من جانبها، تخاطر الرياض بتقديم الكثير من المطالب المتطرفة لواشنطن. وإذا عمقت الرياض، بسبب نفاذ صبرها مع واشنطن، شراكتها مع بكين، فإن مخزون المملكة في واشنطن سوف ينهار، مما يجعل المفاوضات البناءة مع الولايات المتحدة أقل احتمالية ويدفع الحكومتين نحو طلاق مؤلم بعد عقود من الشراكة الإستراتيجية. وستدرك الرياض بسرعة أن بكين ليست بديلاً عن واشنطن عندما يتعلق الأمر بالإرادة السياسية والقدرة العسكرية لمواجهة إيران.

لحسن الحظ، لا توجد نتيجة حتمية. ومع أخذ السياق الإستراتيجي بعين الاعتبار بالإضافة إلى الأهداف المشتركة بين الحكومتين، فإن هناك طريقاً ممكناً للمضي قدماً. كان الغرض من هذه المذكرة هو تقديم مجموعة من الأفكار التي قد تسهم في اتفاقية شراكة إستراتيجية جديدة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية.

لا تزال هناك نافذة لمتابعة هذا المسار، ولكن إذا لم يتوخ الجانبان الحذر، فقد تُغلق هذه النافذة.

---

## Foundation for Defense of Democracies (FDD)

FDD is a Washington, DC-based nonpartisan research institute focusing on national security and foreign policy. FDD does not accept donations from any foreign governments.

### FDD's Center on Military and Political Power

FDD's Center on Military and Political Power promotes understanding of the defense strategies, policies, and capabilities necessary to deter and defeat threats to the freedom, security, and prosperity of Americans and our allies, by providing rigorous, timely, and relevant research and analysis.

**Bradley Bowman** serves as senior director of FDD's Center on Military and Political Power. He has almost nine years of experience in the U.S. Senate, where he served as a national security advisor to members of the Senate Armed Services and Foreign Relations committees. He has also served as an active-duty U.S. Army officer, Black Hawk pilot, staff officer in Afghanistan, Council on Foreign Relations international affairs fellow, and assistant professor at West Point.

**Orde F. Kittrie** is a senior fellow at the Foundation for Defense of Democracies and a law professor at Arizona State University. He is a leading expert on international law and policy, particularly as it relates to the Middle East; on nonproliferation law and policy; and on U.S. regulation of international business transactions. He previously served for 10 years as a U.S. State Department attorney.

**Ryan Brobst** is a research analyst at FDD's Center on Military and Political Power. His research focuses on Middle East security, including arms sales and weapons development as well as regional military operations and exercises. Prior to joining FDD, Ryan served as a policy analyst at the Hoover Institution and as a graduate research assistant at Stanford University's Center for International Security and Cooperation.

---

*FDD values diversity of opinion and the independent views of its scholars, fellows, and board members. The views of the authors do not necessarily reflect the views of FDD, its staff, or its advisors.*